الأمم المتحدة

A/64/PV.39

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون
الجلسة العامة **٣٩**
الخميس، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي . . . . . (الجماهيرية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس حقوق الإنسان

تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/64/53/Add.1)

مذكرة من رئيس الجمعية العامة (A/64/490)

مشروع القرار (A/64/L.11)

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): لقد انقضى أكثر من ستة عقود ونحن نتناقش عملية السلام في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من جهودنا المستمرة، ما زال السلام الدائم في المنطقة بعيد المنال.

ووفد بنغلاديش يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية العربية السورية باسم منظمة المؤتمر الإسلامي. ومع ذلك، نود أن نؤكد على بعض النقاط الهامة بالنسبة لنا.

وفي هذا الصدد، يشكر وفدي بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن نزاع غزة على تحقيقها في الادعاءات الموثقة عن أنشطة إجرامية وعلى تقديم تقرير شامل وموضوعي (A/HCR/12/48) يتناول جميع الانتهاكات المدعى حدوثها. ويهتز ضميرنا إزاء الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها إسرائيل، كما أُبلغ عن حدوثها في سياق عملياتها العسكرية في غزة في الفترة من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

إننا نعتقد أن الاستنتاجات والنتائج الواردة في تقرير غولدستون ستساعد على إيجاد فرصة لإنهاء الإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الدولي في إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتصدي في نهاية المطاف لتجريد سكان غزة من حقوقهم. ويؤيد وفدي استنتاجات وتوصيات تقرير غولدستون ويعرب عن تقديره لموضوعيتها ونزاهتها.

ويؤكد تقرير غولدستون بوضوح أن إسرائيل، التي عانى شعبها نفسه من الاضطهاد في أوروبا، قد ارتكبت

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي، ترقى إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، من خلال استخدام القوة غير المتناسبة والاستهداف المتعمد للمباني والمنشآت المدنية، مسببة بذلك خسائر يعجز عنها الوصف في الممتلكات وفي أرواح المدنيين، ومن بينهم الكثير من النساء والأطفال. ووفقا لتقرير غولدستون، فإن جميع سكان غزة كانوا مستهدفين دون تمييز بين الأفراد العسكريين والمدنيين. وحجم الجرائم الموصوفة في التقرير ينبغي أن يكون صرخة استيقاظ للمجتمع الدولي. فإذا ما جرى تجاهل استنتاجات التقرير، سيشكل ذلك انتكاسة لتعزيز حقوق الإنسان وسيصبح انتقاد الآخرين على انتهاكات حقوق الإنسان مدعاة للسخرية.

إن تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن نزاع غزة، برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون، قد وضع عددا من التوصيات الهادفة إلى ضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات وانتصاف الضحايا. ودعا حكومة إسرائيل إلى إجراء تحقيقات مستقلة وموثوق بها في الادعاءات الكثيرة بشأن انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتُكبت خلال النزاع في غزة في مطلع هذا العام. كما دعا التقرير حماس إلى المبادرة بإجراء تحقيقات حقيقية وفعالة في الادعاءات الكثيرة بوقوع انتهاكات وإلى اتخاذ إجراءات بشأنها. وعلاوة على ذلك، دعا التقرير إلى إحالة تلك القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي إذا لم تحقق إسرائيل وحماس في ادعاءات جرائم الحرب الموجهة ضدهما في غضون ستة أشهر.

إننا نحث إسرائيل وحماس على إجراء تحقيقات كاملة ومحايدة وذات مصداقية في الادعاءات الواردة في التقرير. ونحن نهيب بالجمعية العامة أن تفي بمسؤولياتها بموجب الميثاق فيما يتعلق بهذه المسألة. كما أننا نتطلع إلى نتائج النظر في التقرير من جانب مجلس حقوق الإنسان.

إن المتابعة الجادة للتقرير على جميع المستويات أمر ضروري من أجل وضع حد لهذا الإفلات اللاأخلاقي والمشين من العقاب ولمنع تكرار وقوع مثل هذه الجرائم ضد الفلسطينيين. وينبغي لإسرائيل أن تسمح بوصول البضائع الإنسانية وأن تجمد المستوطنات. ونعرب عن قلقنا العميق إزاء الوضع الإنساني الهش، ونحث إسرائيل على رفع حصارها المفروض على الفلسطينيين وأن تفتح جميع المعابر الحدودية على الفور بغية السماح بالانتقال الحر للبضائع والأشخاص والمعونة الإنسانية. ويجب السماح بوصول المساعدة الإنسانية إلى غزة لتفادي وقوع كارثة إنسانية. ويجب إنشاء آلية مراقبة دولية للتأكد من وقف إطلاق النار.

إننا نحث إسرائيل على الفور أن تضع حدا للأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك ما يسمى بالنمو الطبيعي. وإذا كان لنا أن نحقق تسوية دائمة، فمن الأهمية بمكان أن نتصدى للسبب الأصلي، وهو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. وعليه، فإن الحل يستلزم الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ومن جميع الأراضي العربية المحتلة الأخرى. إننا نكرر التأكيد على أن إقامة دولة فلسطينية تتعايش بسلام إلى جانب إسرائيل على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، هو الحل الدائم الوحيد للنزاع. إن خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية والقرارات ذات الصلة هي المعايير المثلى لتحقيق حل الدولتين. وبناء على ذلك، يمكن للإسرائيليين والفلسطينيين أن يعيشوا في سلام ووئام. ويحدوني الأمل في أن ذلك الحلم سوف يتحول إلى حقيقة.

وأود التأكيد من جديد على أن المفاوضات هي السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط. ولا بد من العمل المكثف والمخلص من أجل ضمان استئناف المفاوضات.

واسمحوا لي أن أختتم بترديد كلمات القاضي غولدستون:

”لقد حان وقت العمل. إن ثقافة الإفلات من العقاب موجودة في المنطقة منذ وقت طال أمده. وإن غياب المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المحتملة قد وصل إلى حد الأزمة؛ واستمرار غياب العدالة يقوض أي أمل في نجاح عملية السلام ويدعم مناخا يؤدي إلى تعزيز العنف. وقد علمتنا التجارب مرة تلو أخرى أن التغاضي عن العدالة لا يؤدي إلا إلى زيادة العنف والنزاع“.

السيد النفيسي (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، أتشرف باسم المملكة العربية السعودية أن أقدم لكم الشكر على جهودكم لعقد هذا الاجتماع الطارئ بشأن مناقشة تقرير القاضي ريتشارد غولدستون، حول الانتهاكات التي ارتُكبت خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وحالة حقوق الإنسان في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة، والذي أعده مجلس حقوق الإنسان لتقصي الحقائق في غزة، وذلك من أجل ترسيخ قيم العدالة وحقوق الإنسان.

وتؤيد بلادي البيانات التي أدلى بها ممثل جمهورية مصر العربية، باسم حركة عدم الانحياز، وممثل الجمهورية العربية السورية، بالنيابة عن المجموعة العربية، وممثل جمهورية السودان، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن المملكة العربية السعودية تعتبر هذا التقرير صريحا وشفافا، وتدعو الجمعية العامة إلى اتخاذ إجراء مناسب بشأنه، حيث يدين تقرير غولدستون الأممي، الذي نحن بصدد مناقشته والتصويت عليه، إسرائيل بارتكاب جرائم حرب في عدوانها الأخير على قطاع غزة. والتحقيقات التي أجراها القاضي غولدستون في قطاع غزة على رأس فريق دولي أثبتت أن إسرائيل ارتكبت في حربها الأخيرة ضد قطاع غزة جرائم حرب ضد الإنسانية. وهي حرب قُتل فيها ما يقارب ١ ٤٠٠ فلسطيني، معظمهم مدنيون من نساء وأطفال، وجُرح فيها آلاف الفلسطينيين. وكذلك الاعتداء الذي قامت به إسرائيل ضد مباني الأمم المتحدة في قطاع غزة التي لم تمنع إسرائيل من ضربها المتعمد والوحشي لمن لجأ إليها هربا من القذائف الإسرائيلية التي أبادت وجرحت الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل.

لقد اتخذ مجلس حقوق الإنسان في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ قرارا (S-9/1) يدين فيه الهجوم الإسرائيلي على غزة. واتهم القرار إسرائيل بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ونص هذا القرار على تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، هدفها التحقيق في الانتهاكات ضد المدنيين العزل في المنطقة. إننا نؤيد ما توصلت إليه اللجنة من إدانة للانتهاكات التي ارتُكبت فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقوانين الإنسانية الدولية في غزة والأراضي المحتلة.

وقد اتسم تقرير القاضي غولدستون بالنزاهة والأمانة، حيث وصف آثار الدمار التي ترتبت على الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة، والتي استخدمت فيها إسرائيل جميع أنواع الأسلحة المختلفة. كما التقى بالناجين المشوهين وشاهد صورا للجثث المحروقة نتيجة قذف الجيش الإسرائيلي للمنازل وإزهاقه لأرواح المدنيين والأطفال الأبرياء الذي لا ينتمون إلى أي تنظيم فلسطيني، وبخاصة بعد التأكيدات الإسرائيلية لهم بعدم وضعهم في مرمى أهدافها. وذكر القاضي غولدستون في سياق حديثه ما يلي:

”نود على وجه الخصوص مساعدة الضحايا، وذلك بإتاحة الفرصة لهم لإظهار وجوههم وإسماع أصواتهم للمجتمع الدولي. أعتقد أنه من المهم جدا للناس ليس قراءة الإحصاءات

والقصص، بل رؤية الضحايا بالفعل. ونود أن نظهر آثار العنف على هذه المجتمعات، ولا سيما الآثار العقلية والذهنية على الأطفال''.

نحن نؤكد ما قاله غولدستون وهو يدافع عن تقريره حين قال:

''إن ثقافة الحصانة في المنطقة قد استمرت أطول مما يجب، وغياب العدالة المستمر يقوض أي أمل في عملية سلام ناجحة ويرسخ المناخ الذي يشجع أعمال العنف''.

ونؤكد أن غولدستون يهدف من خلال تقريره إلى تعزيز ثقافة المسؤولية، وأن انتهاك المبادئ الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي هو مصدر قلق، حيث تبلورت لدينا الآن ثقافة جديدة متنامية، إنها ثقافة تحمل المسؤولية.

ويتعين على المجتمع الدولي برمته أن يتحرك بروح من المسؤولية في السعي لتحقيق العدالة في هذه القضية، لأنه يجب ألا تكون هناك دولة أو تنظيم مسلح فوق القانون. وسيترتب على العجز عن تحقيق العدالة في ضوء الانتهاكات الخطيرة التي ارتُكبت خلال الحرب على غزة آثار مزعجة على العدالة الدولية.

لقد بذل العالم العربي، بما في ذلك دولة فلسطين، كل ما في وسعه للتوصل إلى سلام حقيقي ودائم. ولا تزال مبادرة السلام العربية قائمة؛ وتوفر بدورها عرضا جماعيا شاملا لإنهاء الصراع العربي مع إسرائيل والدخول في اتفاق سلام يوفر الأمن والاعتراف المتبادل والعلاقات الطبيعية لجميع دول المنطقة. وهي تتوافق تماما مع المعيار الذي سبق ذكره، بل تنطلق منه وتتمحور حوله، مجسدة التزام الجانب العربي بالسلام كخيار استراتيجي، وبما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة.

وإذا كان الجميع يدركون معالم الحل المنشود، فإن الجميع باتوا يدركون أيضا أسباب عدم تحقق السلام حتى الآن. إن السلام لم ولن يتحقق عبر استمرار إسرائيل في ارتكاب المجازر والمذابح والقصف العشوائي بحق أبناء الشعب الفلسطيني، أو عبر التظاهر بإجراء مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف مطولة وغير مجدية، تتطرق إلى كل شيء ما عدا القضايا الأساسية التي تشكل لب النزاع. ولم ولن يتحقق السلام المنشود بفرض العقوبات والشروط على الشعب الرازح تحت الاحتلال، في حين يتم إعفاء إسرائيل من أي تبعات رغم مخالفتها لأبسط قواعد وقرارات الشرعية الدولية. كما أن السلام لم ولن يتحقق بمحاولة فرض التطبيع على العرب قبل أن يتحقق الانسحاب وقبل إنجاز السلام، وكأن علينا مكافأة المعتدي على عدوانه في منطق معكوس لا يمت للجدية والمصداقية بأية صلة. إن جميع المبادرات والحلول والجهود الدولية في هذا المجال كانت، وما زالت، تصطدم بجدار من الرفض والتعطيل والتلاعب والتسويف من جانب إسرائيل المستمرة في اتخاذها للتدابير الأحادية الجانب، بما يتعارض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

وبدلا من السعي الصادق من أجل السلام، نجد أن إسرائيل ماضية في الإذلال اليومي للشعب الفلسطيني وفي بناء المستوطنات والجدران والطرق الالتفافية المنافية جميعها للشرعية الدولية، وذلك لخلق حقائق جديدة على الأرض. وبطبيعة الحال، تؤدي هذه المستوطنات إلى تغيير جغرافي وديمغرافي في الأراضي الفلسطينية، ولا سيما في مدينة القدس وما حولها، وذلك في انتهاك فاضح للقانون الدولي وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتطوق هذه المستوطنات معظم المدن الفلسطينية الرئيسية في الضفة الغربية، كما أنها تستحوذ على أكثر من نصف مواردها المائية.

إن المملكة العربية السعودية تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار إسرائيل في حصار غزة الذي يقوض حقوق

الفلسطينيين مع تدهور الأوضاع المعيشية بسبب القيود المفروضة على استيراد البضائع والخدمات، بما في ذلك السلع الغذائية والوقود ومواد البناء، بالإضافة إلى أن إسرائيل قد فرضت حصارا على القدس الشرقية ومنعت السكان من الذهاب إلى مساكنهم ودور العبادة. كما أن إسرائيل وممارساتها ضد المقدسات الإسلامية تجسد أعمالا عدوانية، يوما بعد يوم، ضد الشعب الفلسطيني الأعزل وآثارا جدية واستفزازا لمشاعر المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها. والتعديات الإسرائيلية السافرة على المسجد الأقصى سيكون لها، بدون أدنى شك، أثر مباشر وخطير على الأمن والسلام الدوليين.

ومن هذا المنطلق، تدعو حكومة بلادي المجتمع الدولي، من خلال الجمعية العامة، إلى أن يقف في وجه هذا الاعتداء الغاشم، كما تدعوه إلى التضامن والتصويت مع تقرير غولدستون لمنع تكرار هذه الجرائم مستقبلا.

السيد بلسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): إن التقرير الشامل المقدم من بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/HRC/12/48) توصل إلى الاستنتاج بأنه يقوم دليل يشير إلى انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ارتكبتها إسرائيل خلال عملية الرصاص المسكوب وفي الضفة الغربية، وأيضا الجماعات المسلحة الفلسطينية وإطلاقها المتكرر للصواريخ على جنوب إسرائيل. ويستحق التقرير النظر والمتابعة الجديين. وتتطلب الاستنتاجات المستخلصة العمل الملموس، بما في ذلك إنشاء نظام ذي مصداقية للتحقيق في الانتهاكات المزعومة. ونؤكد مرة أخرى مبدأنا المشترك المتمثل في أنه يجب على كل دولة عضو أن تلتزم بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة.

يعترف وفد بلدي اعترافا كاملا بشواغل الأمن المشروعة لإسرائيل، بما في ذلك تلك المتعلقة بتهريب الأسلحة والإطلاق غير المقبول للصواريخ من غزة، وهي الصواريخ التي تدمر حياة المدنيين الأبرياء وتعرضها للخطر. وفي نفس الوقت نرى أن تلك الانتهاكات لا تبرر الاستعمال غير المتناسب للقوة أو انتهاك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وما فتئ الصراع يهدد الاستقرار فيما يتجاوز كثيرا المنطقة وما تزال الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة مبعث قلق خطير. ما يزال شعب غزة محاصرا بتقييد حرية الحركة والقيود على الاستيراد والتصدير وتدهور الحالة الاقتصادية. وما فتئت الحالة غير مقبولة وفقا للمعايير الدولية.

وفي هذه الأثناء ما يزال نظام الإغلاق مطبقا في الضفة الغربية. هنا أيضا تسبب الحالة، بما في ذلك العنف وحالات إخلاء المساكن في القدس الشرقية، القلق العميق. يجب إيقاف الأنشطة الاستيطانية. والمناخ المطول للإفلات من العقاب قد خلق أزمة العدالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي الأزمة التي تجب معالجتها. وفي هذا الصدد فإن نظام التحقيق الذي أوصى به تقرير بعثة تقصي الحقائق من شأنه أن يكون خطوة طيبة في الاتجاه الصحيح.

وتمشيا مع التقرير يحث وفد بلدي الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني كليهما على الشروع في تحقيقات مستقلة، وفقا للمعايير الدولية، في ادعاءات الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ونؤيد أيضا الطلب إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان بتقديم تقرير إلى الدورة القادمة لمجلس حقوق الإنسان عن الحالة في الأرض المحتلة والطلب إلى الأمين العام بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة عن مزيد من التطورات.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نرحب بعقد هذه الجلسة بشأن تقرير مجلس حقوق الإنسان المتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة

(A/64/53/Add.1). تستحق المعلومات الواردة في ذلك التقرير الإيلاء الكامل من قِبل الجمعية العامة لانتباهها ليس فقط لخطورة وآثار الصراع في غزة، ولكن أيضا لأن احترام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي ينبغي التمسك به في كل الأزمنة وفي أي ظرف.

إن تقرير بعثة تقصي الحقائق (A/HRC/12/48)، برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون، وثيقة لا يمكن إغفالها، وينبغي لجميع الأطراف النظر على نحو مسؤول وجدي في توصياتها، نظرا إلى أن تحقيقات نزيهة وذات مصداقية وفقا للمعايير الدولية قد أجريت فيما يتعلق بالاتهامات بارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان خلال الصراع في غزة. إن ميزته العظمى هي أنه يتوخى نهجا متوازنا، مراعيا أعمال جميع الأطراف المشاركة.

ويستحق السكان المدنيون المتضررون من ذلك الصراع، من كل من الفلسطينيين والإسرائيليين، أن يعرفوا أن هذه الأنواع من الأعمال لن تفلت من العقاب وأن حقوقهم ستُحترم في أي ظرف من الظروف، وفقا للقانون الإنساني الدولي. ذلك يضمن لهم مستقبلا أفضل.

ينبغي دائما أن تواكب العدالة توخي السلام. وعلاوة على ذلك، فإن المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب عنصران ضروريان في أي تسوية للصراع، نظرا إلى أنهما تيسران نهاية الأعمال العدائية وترسيان، في نفس الوقت، أسس الاستقرار والمصالحة.

والاستنتاج الرئيسي الذي يخلص إليه تقرير بعثة تقصي الحقائق هو أنه ينبغي لكل من حكومة إسرائيل والفصائل الفلسطينية أن تضع آليات التحقيق التي تجعل من الممكن الحصول على فهم أفضل لادعاءات الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي المرتكبة خلال ذلك الصراع. ولا نعتزم مناقشة تكوين بعثة تقصي الحقائق. وبدلا من ذلك نرغب في التركيز على الحاجة إلى التحقيق في تلك الأعمال، والمعاقبة عليها إذا اقتضى الأمر ذلك.

لدى حكومة إسرائيل، مثل أي دولة ديمقراطية، الموارد والوسائل المؤسسية والقانونية للتصرف وفقا لالتزاماتها الدولية. وتعترف المكسيك بحق الدفاع عن النفس المشروع للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بمقتضى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. بيد أن ذلك الحق لا يعفي في أي ظرف الأطراف في صراع ما من الوفاء بالتزاماتها بمقتضى القانون الإنساني الدولي. لإسرائيل الحق في حماية سكانها وعليها الالتزام بذلك. بيد أن عليها أيضا الالتزام بالتقيد بالقانون الإنساني الدولي.

وفيما يتعلق بالجانب الفلسطيني نعتقد، ونحن نأخذ في الحسبان مسؤولية الفصائل المشاركة في ذلك الصراع بوصفها كيانات من غير الدول، بأنه ينبغي تنفيذ آليات مبتكرة توفر نهجا مؤسسيا يكفل المصداقية والثقة بالمساءلة وبتحديد المسؤوليات بالمساهمة الفعالة من المجتمع الدولي.

وعلى أية حالة، ينبغي أن تبدأ بالسرعة الممكنة التحقيقات من الجانبين كليهما وينبغي أن يحددا موعدا نهائيا لتقديم نتائجها بغية تحقيق الثقة الضرورية للتغلب على ذلك الفصل المأساوي للصراع في الشرق الأوسط. وتعتقد المكسيك بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل تنفيذ تلك العملية في أفضل الظروف الممكنة وبأن الحاجة قائمة، لذلك، إلى بذل جهد كبير والاضطلاع بالتزام من جانب جميع الأطراف المعنية.

إن النظر في تقرير البعثة يذكّرنا بأن محادثات السلام في الشرق الأوسط يجب ألا تؤجل مرة أخرى، ويجب ألا تخضع للشروط المسبقة. إن الهدف، كما يعرف الجميع، واضح هو: التوصل إلى حل شامل ونهائي للنزاع في الشرق الأوسط يشدد على الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود

ويسمح بإقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء اقتصاديا وسياسيا، وتعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل، وداخل حدود معترف بها دوليا، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن وخريطة الطريق ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية.

اليوم لدينا فرصة لخدمة السلام والعدالة الدولية على السواء. فلا نهدر هذه الفرصة الفريدة.

السيد ولد الحضرمي (موريتانيا): اسمحوا لي في البداية أن أجزي لكم الشكر على تنظيم هذا الاجتماع الهام على وجه السرعة بناء على طلب من المجموعة العربية للنظر في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن الحرب الإسرائيلية على غزة في الفترة ما بين ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

إن تقرير البعثة الدولية لتقصي الحقائق المنشأة بموجب قرار من مجلس حقوق الإنسان، موضع نقاشنا اليوم، الذي يأتي في أكثر من ٤٥٠ صفحة لم يتطرق طبقا لمأمورية تلك اللجنة إلا لآثار الحرب الإسرائيلية الكارثية على غزة، التي استمرت زهاء ثلاثة أسابيع. وللمجتمع الدولي أن يتصور لو طُلب من هذه اللجنة إعداد تحقيق شامل عن معاناة الشعب الفلسطيني طيلة السنوات الـ ٦٠ الماضية.

لقد خلص هذا التقرير إلى مجموعة من الاستنتاجات والحقائق التي كشفت عن بشاعة تلك الجرائم. فحصيلة القتلى تناهز ١ ٤٠٠ قتيل في فترة ثلاثة أسابيع. كما بين أيضا أن اختيار التوقيت للغارة الجوية – الساعة ١١/٣٠ صباحا – يعتبر عملاً عسكريا مدبراً يأخذ في الاعتبار عودة الأطفال من المدارس واكتظاظ الشوارع بالمارة.

كما يشير التقرير إلى عدم تمييز الجيش الإسرائيلي في عدوانه بين المقاتلين والمدنيين الفلسطينيين، وأكبر شاهد على ذلك أن مقرات وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في غزة لم تسلم منه. كما يخلص التقرير إلى النتائج الكارثية التي تترتب على الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة لحد الساعة ويؤثر تأثيراً مباشراً على الشرائح الأضعف في المجتمع الفلسطيني كالنساء والأطفال والمسنين.

كما بيّن التقرير أيضا على أنه في نهاية شهر حزيران/يونيه الماضي، وبعد مضي ستة أشهر على تلك الحرب، ما زالت آثارها الكارثية بادية للعيان من خلال ما خلفت من دمار للبيوت والمصانع والآبار والمدارس والمستشفيات ومراكز الشرطة إضافة إلى تدميرها لمصنع الطحين الوحيد في غزة، في حين أن السلطة القائمة بالاحتلال لم تسمح لحد الساعة بفتح المعابر لكي يتسنى وصول المساعدات الدولية لإعادة إعمار مدينة غزة، خصوصا وأن المنطقة مقبلة على فصل الشتاء وأغلبية المنكوبين لا زالوا يعيشون بين أنقاض بيوتهم.

منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة إلى اليوم، سُنت القوانين والتشريعات اللازمة لتعزيز القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، إلا أنه وللأسف ما زال تطبيقها يعتريه الكثير من الصعاب ويحتاج إلى إرادة دولية أقوى.

إن الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة وما خلفت من قتل وتدمير يعتبر أكبر دليل على غياب المساءلة القانونية والإفلات من العقاب.

كما أسلفت، تناهز محنة الشعب الفلسطيني عمر منظمة الأمم المتحدة. وخلال السنوات الـ ٦٠ الماضية، عانى الشعب الفلسطيني ويعاني حتى اليوم كل أنواع الاضطهاد والتشريد والتعذيب.

ومن هذا المنبر، فإن وفد بلادي يناشد المجتمع الدولي أن يضع حداً لتلك المأساة ولن يتأتى ذلك – في نظرنا – إلا بقبول دولة إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، بالمبادرة العربية للسلام التي ترتكز في الأساس على مبدأ الأرض مقابل السلام، وبالتالي قيام دولة فلسطينية مستقلة

آمنة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية تعيش جنباً إلى جنب بسلام مع دولة إسرائيل، وإعادة دولة إسرائيل لباقي جميع الأراضي العربية التي تحتلها كالجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية.

إن تقرير بعثة تقصي الحقائق في الحرب الأخيرة على غزة، الذي نعتبره شاملا وموضوعيا ونزيها، يعطينا الأمل من جديد، بشرط المتابعة الصارمة لتطبيق توصياته. إننا نناشد جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة مجلس الأمن، العمل الفوري لتنفيذ تلك التوصيات حتى تأخذ العدالة الدولية مجراها وتتم محاسبة مرتكبي تلك الجرائم.

وفي الختام، فإن وفد بلادي يطالب الجمعية العامة للأمم المتحدة بالمصادقة على مشروع القرار A/64/L.11، المقدم في إطار هذا البند، وإن بلادي تؤيد مشروع القرار هذا إيماناً منها بضرورة تحقيق وترسيخ الأهداف والمثل التي من شأنها أُنشئت منظمة الأمم المتحدة وبضرورة أن تسود العدالة الدولية لأن الجرائم أيا كان نوعها ومصدرها يجب أن لا تسقط بالتقادم.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يعرب عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا مصر وسوريا باسم حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، على الترتيب. ونود أن نشكر مجلس حقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن التراع في غزة على تقريريهما (A/64/53/Add.1 و A/HRC/12/48).

لقد أظهر تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن التراع في غزة، المعروف أيضا باسم تقرير غولدستون، بوضوح وحشية الأعمال الإسرائيلية في تنفيذ عملية الرصاص المسكوب، التي شُنت في غزة على مدار أكثر من ثلاثة أسابيع، من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ولذلك، وفي حين يفترض أن الغرض من جلستنا هو مناقشة التقريرين المعروضين علينا واتخاذ إجراءات بشأنهما، فإن غرضها الحقيقي أهم بكثير. وهو ضمان عدم تمكن إسرائيل بعد الآن من إراقة الدم الفلسطيني بدون عقاب.

أقول هذا لأن تقرير غولدستون يرسم صورة مريعة. إن التقرير، وهو غني عن البيان، يلقي الضوء على سجل إسرائيل من الوحشية مطلقة العنان تجاه أهل غزة. ونظرا لضيق الوقت، لن أشير سوى إلى بعض أكثر النقاط بروزا. أولا، إن العملية العسكرية قيد النظر ليست خروجا عن ما ألفته إسرائيل. وإنما هي تتفق بشكل عام مع سلسلة سياسات، تقوم على انتهاك قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني أو ينجم عنها انتهاك.

ثانيا، كانت عملية الرصاص المسكوب مختلفة نوعيا عن أي عملية عسكرية سابقة قامت بها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة من حيث شدتها التي لم يسبق لها مثيل وآثارها الطويلة الأجل. إن التدمير البادي للعيان للبيوت والمصانع والآبار والمدارس والمستشفيات ومراكز الشرطة وغيرها من المباني العامة يثبت أن الهدف المتعمد لإسرائيل هو إلحاق أكبر قدر ممكن من الضرر والمعاناة.

ثالثا، لم تكن الأعمال العسكرية الإسرائيلية، القائمة على سياسة متعمدة متمثلة في استعمال القوة غير المتناسبة، تستهدف عدوا محددا، ولكنها كانت تستهدف البنية التحتية الداعمة. وقد عنى ذلك، على صعيد الواقع العملي، السكان المدنيين في غزة.

رابعا، تلك العملية، التي أدت إلى أعمال القتل والتدمير، خُططت ونُفذت بعناية. يدل ذلك أيضا على أن جميع جوانب العملية كانت متعمدة. ولذلك، لا بد من أن جميع أعمال القتل اضطُلع بها بدم بارد.

ولكن، على الرغم من الحالة المروعة، وقعت في أنفسنا موقعا مؤثرا شجاعة الشعب الفلسطيني. إن العمل

الدؤوب من قِبل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطينية في توفير الدعم للسكان في تلك الظروف القصوى، وفي إظهار معاناة وتوقعات ضحايا الانتهاكات، يستحق الاعتراف الكامل.

ونلاحظ باهتمام أنه كانت هناك أصوات مخالفة في إسرائيل للعملية، أفصحت عنها المظاهرات والاحتجاجات، وأيضا التقارير العامة عن سلوك إسرائيل. فهمت تلك الأصوات أن إسرائيل لا يمكنها أن تحصل على السلام والأمن بإراقة الدماء والتسبب في معاناة الشعب الفلسطيني.

نحن، المجتمع الدولي، أخفقنا لحد الآن في العمل لكفالة حماية السكان المدنيين في قطاع غزة والأرض الفلسطينية المحتلة. من هنا، يجب علينا كسر هذا القصور الذاتي بالقيام بإجراءات ملموسة لنكفل عدم تأخير إقامة العدالة لشعب فلسطين وعدم حرمانه منها.

يقدم تقرير غولدستون لنا خيارين: إما اتخاذ إجراء لإقامة العدالة للفلسطينيين أو السماح بأن تظل الأعمال البغيضة غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل بدون معاقبة. وفي هذا الصدد، اخترنا، بوصفنا عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، الخيار الأول. وبالتالي، نحث جميع الدول الأعضاء على العمل معا في تنفيذ جميع التوصيات المنصوص عليها في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة.

السيد سيال (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكركم، السيد الرئيس، على عقد جلسة اليوم للنظر في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، المعروف أيضا باسم تقرير غولدستون (A/HRC/12/48).

في مطلع هذا العام أرعبت المجتمعَ الدولي الأحداثُ المحيطة بثلاثة أسابيع من العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة المحتل. إن تقرير مجلس حقوق الإنسان عن دورته الاستثنائية الثانية عشرة (A/64/53/Add.1) والتقارير الدورية للمفوض السامي لحقوق الإنسان أكدت صحة تقارير مستقلة أخرى عن تلك الأحداث. ولم يكن من شأن تقرير غولدستون سوى إثبات تلك التقارير بالدلائل.

أحال مجلس حقوق الإنسان، بعد إجراء مناقشات مفصلة في دورته الاستثنائية الثانية عشرة، تقرير غولدستون على الجمعية العامة. وطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام أن يقدم في دورته الثالثة عشرة تقريرا عن وضع تنفيذ توصيات غولدستون. أعتقد بأن الدورة الراهنة للجمعية العامة لها، في ظل هذه الخلفية، مغزى ذو ثلاثة أوجه.

أولا، يجب على الجمعية العامة أن تنظر على نحو نشيط وبنّاء في تقرير غولدستون من ناحية الآثار وإجراءات المتابعة في المستقبل. ويحدونا الأمل في أن تضطلع الجمعية العامة بتلك المسؤولية بكفاءة وعدل.

ثانيا، بموجب طلب مجلس حقوق الإنسان، طُلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا عن وضع تنفيذ توصيات غولدستون إلى المجلس. ويمكننا أن نتوقع بحق أن يبقِي الجمعية العامة على علم بالموضوع. ولذلك، يمكن للدورة الحالية للجمعية العامة أن تعطيه المعلومات والمبادئ التوجيهية اللازمة لإعداد تقريره.

ثالثا، لدى الجمعية العامة، من خلال هذه الدورة، فرصة دعم قلق المجتمع الدولي من عملية السلام المتعطلة في الشرق الأوسط. في غياب عملية سلام هادفة ودائمة سيستمر العنف وسيظل احترام حقوق الإنسان حلما بعيد المنال. إننا نعتقد مخلصين بأن مداولاتنا الهادفة بشأن المسألة ستساعد في إحياء عملية السلام.

من المناقشات في مجلس حقوق الإنسان يتضح أن دولا أعضاء كثيرة تقدّر تقديرا كبيرا تقرير غولدستون على موضوعيته ونزاهته وشموله. ونعتبر المداولات بشأن التقرير

فرصة لأن يعالج المجتمع الدولي معاناة الشعب الفلسطيني ولأن تقوِّم إسرائيل إجراءاتها وسياساتها الماضية.

إن تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط هدف مشترك ينشده المجتمع الدولي منذ وقت طويل. ينبغي لهذه الجلسة أن تزيد من قربنا من تحقيق ذلك الهدف. وبالتالي، فإن الرسالة الشاملة، رسالة الحاجة إلى إحياء عملية السلام بالتزام ثابت بحل يقوم على أساس إقامة دولتين، يجب أن يتردد صداها في مداولاتنا.

خلال مناقشة مجلس الأمن في الشهر المنصرم وضعت باكستان بخطوط عامة أربعة معايير للمشاركة الدولية بغية تحقيق عملية السلام الدائم في الشرق الأوسط. ودعونا مجلس الأمن والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط إلى الاستفادة من إمكانها الكامل دعما لعملية السلام عن طريق المشاركة الشفافة والموضوعية. يجب عليهما ممارسة الضغط على إسرائيل لتوقف جميع أنشطتها الاستيطانية وأعمال الحفر في القدس الشرقية، نظرا إلى أنه اتضح أن الإجراءين يشكلان حتى الآن العقبتين الكبريين على طريق السلام. وسنعيد التأكيد على تلك الرسالة. ثمة أيضا حاجة ملحة إلى معالجة محنة ومعاناة السكان الفلسطينيين وإلى إعادة بناء المؤسسات الفلسطينية التي ضربها الصراع والعنف.

ويجب أن تكمل التدابيرَ السالفة الذكر معالجة السبب الجذري للاضطراب – أي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. إطار السلام ذلك ليس جديدا. لقد حُدّد فعلا في القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن، وأيضا في اختصاص مدريد، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، والتفاهم الذي تم التوصل إليه في أنابوليس في ٢٠٠٧.

وأرغب في اختتام بياني بالإعراب عن أمل باكستان المخلص في أن يعزز تقرير غولدستون في نهاية المطاف مبادرة السلام في المنطقة وفي أن تكون الجمعية العامة قادرة على استخدام تلك الوثيقة الهامة للتوصل إلى أساس ذي مغزى للسلام والأمن الدائمين في الشرق الأوسط.

السيد محمد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): تود ملديف أن ترحب بتقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/64/490، المرفق) برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون، وهو التقرير الذي عُرض على الجمعية العامة اليوم. ومن المؤسف أن حكومة إسرائيل، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال، قررت عدم التعاون مع بعثة تقصي الحقائق في تجميع التقرير.

وتشعر ملديف، بوصفها بلدا يعتقد اعتقادا راسخا بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، بالإحباط بسبب استمرار معاناة شعب فلسطين الذي يُحرَم من حقه الأساسي في تقرير المصير والحق في الحياة في ظل السلام والحرية في دولته الخاصة به، في وطنه الخاص به. تؤيد ملديف أيضا الحق الثابت لشعب إسرائيل في العيش في ظل السلام والأمن جنبا إلى جنب مع دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة.

إن حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، من أقدس الالتزامات الواقعة على عاتق أطراف الصراع بموجب القانون الدولي. وهكذا يقع علينا، بصفتنا أعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي، عبء ضمان احترامنا للمعايير القانونية والأعراف التي وضعناها لأنفسنا. ومن الأهمية بمكان لكي يوجد أي أمل في إحلال السلام والاستقرار بالشرق الأوسط أن تفرض المحاسبة على الانتهاكات الواضحة والجلية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني التي يسلط عليها الضوء في التقرير. ولا بد من السعي لإقامة العدل بشكل مستقل عن الانتهاكات من جانب طرفي الصراع على السواء. كما أن من الضروري أن يقوم مجلس الأمن برصد هذه التحقيقات والمحاكمات التي تعقبها.

ولدى ملديف اعتقاد راسخ بأن النتائج التي يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة هي الطريق الوحيد لضمان السلام والأمن والاستقرار في الأجل الطويل بالمنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، نؤيد الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة حاليا لإنعاش مباحثات السلام بين الطرفين. وتدعو ملديف لذلك إلى إيجاد تسوية نهائية وعادلة وشاملة بتفعيل وجود دولتين، هما إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وداخل حدود آمنة ومعترف بها.

السيد فاليرو بريسينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يجب تقديم حكومة إسرائيل للعدالة على الجرائم التي ارتكبتها ضد الشعب الفلسطيني. ويجب ألا يفلت من العقاب المسؤولون عن عملية الرعب والموت، المعروفة باسم الرصاص المسكوب، وعن الحصار الإجرامي المفروض على شعب غزة. فكم سيلزم ارتكابه من جرائم الإبادة الجماعية قبل أن تقرر الأمم المتحدة أن تتصرف؟ وإلى متى ستستمر السلطة القائمة بالاحتلال في الاستهانة بالقرارات التي يتخذها هذا المنتدى؟

لقد سمعنا ردودا من ممثلة إسرائيل. وانتقدت في خطابها بشدة نتائج تقرير غولدستون وتوصياته، مدعية أنه ”نبع التفكير فيه من الكراهية وتم تنفيذه بشكل آثم“ (*A/64/PV.36*)، وأن نظر الجمعية العامة فيه كان استجابة لمناورات سياسية مستهترة وليس استجابة للمبادئ.

إن قرار مجلس حقوق الإنسان واضح لا غموض فيه حين يدين بشدة جميع السياسات التي تنتهجها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. كما أنه يدين الانتهاكات الأخيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها إسرائيل في القدس الشرقية. وترى فنزويلا أن تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة وقرار مجلس حقوق الإنسان جديران بالتقدير.

والتوصية الواردة في تقرير غولدستون جديرة بالثناء لأنها تسعى إلى إنشاء صندوق لضمان تعويض ضحايا أعمال إسرائيل الإجرامية الفلسطينيين، على أساس أن يأتي التمويل بأكمله من حكومة البلد المذكور.

ويبرهن التقرير السالف الذكر بما لا يدع مجالا للشك على تنظيم دولة إسرائيل وتخطيطها وتنفيذها سياسة للإبادة ضد الأمة الفلسطينية. وتترتب على أعمال العنف هذه، وفقا للتقرير، مسؤولية جنائية فردية. وينبغي تقديم المسؤولين من الجانب الإسرائيلي عن آلاف القتلى والمصابين للعدالة.

ويؤكد التقرير في النتيجة التي انتهى إليها الانتهاكات المتعددة والهائلة لاتفاقية جنيف الرابعة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية والتي تعد من جرائم الحرب. ويخلص التقرير إلى أن الحصار المطول الذي تفرضه الحكومة الإسرائيلية على غزة، والذي يشمل الحرمان من أبسط وسائل العيش، يمكن أن يُعتبر من الجرائم ضد الإنسانية.

إن عمليات إسرائيل العسكرية في غزة نموذج محزن لمذهب الداهية الكارثي، الذي نفذته إسرائيل خلال غزوها لبنان في عام ٢٠٠٦، ومن خصائصه استخدام القوة المفرطة، والتدمير الشامل للممتلكات والهياكل الأساسية المدنية، وفرض المعاناة على المدنيين. والواقع أن حكومة إسرائيل نفسها قد أعلنت أنه جرى التخطيط لغزو غزة بشكل شامل وعلى نطاق واسع.

ولا بد أن يعرب المجتمع الدولي عن تقديره استعداد السلطات الفلسطينية للتعاون مع عمل بعثة تقصي الحقائق، الأمر الذي يتناقض تناقضا صارخا مع موقف القيادات الإسرائيلية، التي تجاهلت مرارا جميع القرارات التي اتخذتها أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية بشأن المسألة الفلسطينية. وقد رفضت أيضا التعاون مع ٢٣ بعثة لتقصي الحقائق عينتها

الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧. وهذا يدل بوضوح على جسامة انتهاك النظام الإسرائيلي للقانون الدولي.

ويزيد التقرير الذي نحن بصدده اليوم ضرورة أن تواصل الجمعية العامة استعراضها المنتظم لجميع المواضيع التي يعجز مجلس الأمن عن حلها أو لا يرغب في حلها في مجال السلام والأمن الدوليين.

إن التسامح المتواطئ الذي يظهره بعض أعضاء مجلس الأمن إزاء عدوان إسرائيل المنهجي وجرائمها المرتكبة في مخالفة للقانون الدولي ضد الشعب الفلسطيني والأمة والدولة الفلسطينية لأمر مثير للفزع.

ويساور فنزويلا القلق من أن بعض أعضاء مجلس الأمن، في ممارستهم لحق النقض، يمكنهم أن يوقفوا مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى المحاكمة على الإبادة الجماعية الإسرائيلية. ويزيد قلقنا كذلك حين تكون قوة عظمى وأحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن هي الحليف الرئيسي للبلد المسؤول عن الإبادة الجماعية وهي العقل المدبر لتكديس إسرائيل غير المنطقي وغير المتناسب للأسلحة الذي أحال هذه الدولة إلى قوة نووية.

إن الموارد المالية والعسكرية التي تزود بها الولايات المتحدة حكومة إسرائيل، والحماية التي توفرها لها في المنتديات الدولية، تزيد من دعم ارتكاب الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني. ويجب أن يتوقف انعدام فعالية الأمم المتحدة في مواجهة هذا التاريخ الطويل من العدوان الإسرائيلي. وينبغي معاقبة المسؤولين عن جريمة الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني على جرائمهم وتقديمهم للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية على وجه السرعة.

إن سياسات الحكومة الإسرائيلية وممارساتها تنتهك حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ومن الظلم ومن السخف أن يعادل بين حكومة إسرائيل التي ترتكب أعمال الإبادة الجماعية وبين القوات الفلسطينية التي تقاوم العدوان الإجرامي ضد دولتها وشعبها في حماية حقوقها التاريخية غير القابلة للتصرف وفي ممارسة للدفاع المشروع عن النفس.

ونود أن نشير إلى أن حكومة الرئيس هوغو تشافيز فرياس الثورية قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة إسرائيل نتيجة لغزو قواتها المسلحة الوحشي لغزة، وليست على استعداد لاستئناف علاقاتها حتى تتوقف هذه المعاملة اللاإنسانية للشعب الفلسطيني.

وتؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية من جديد دعمها الذي لا لبس فيه لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ونؤيد كفاحه ضد السلطة القائمة بالاحتلال، ومطالبه التاريخية. وللشعب الفلسطيني الحق في أن يقاوم السلطة القائمة بالاحتلال. بسالتهم تثير الإعجاب وتستحق الاحترام. ولهذا السبب نود أن نذكّر بعبارات شاعر المقاومة الفلسطينية العظيم، علي أحمد سعيد، المعروف أكثر بلقب أدونيس، الذي كتب: ”جاثيا يولد الظلام، واقفا يولد الضوء“.

وفنزويلا يحدوها الأمل أن يعبر القرار الذي نعتمده عن توقعات الشعب الفلسطيني الذي يطالب بتطبيق العدالة دون تأخير بحق مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية الضالعين في الانتهاك المتكرر للقانون الدولي، وبخاصة القانون الإنساني الدولي.

إسرائيل لا تستحق فرصة أخرى حتى تواصل ازدراءها بقرارات الأمم المتحدة. ويتعين تقديمها إلى المحكمة الجنائية الدولية بدون تأخير. لقد ارتكبت إسرائيل ما يكفي من الجرائم. وقد آن أوان محاسبتها بموجب القانون الدولي. وإن القرار الذي ستعتمده الجمعية العامة يجب بالتالي أن يقبل بروح قرار مجلس حقوق الإنسان. وقد آن أوان أن تبرهن هذه الجمعية على أنها الصوت الرسمي للدولة الفلسطينية.

الرئيس: بموجب قرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د-٥) المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

السيد المحمصاني (جامعة الدول العربية): السيد الرئيس، أشكركم على إتاحة الفرصة لنا للمشاركة في مناقشة الجمعية العامة لتقرير بعثة تقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/HRC/12/48).

إن فداحة الاجتياح العسكري على قطاع غزة والحصار الذي فرضته إسرائيل على سكانه وحرمتهم من أبسط متطلبات العيش دفعت المجتمع الدولي إلى إرسال بعثة إلى قطاع غزة برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون لتقصي الحقائق حول جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها إسرائيل خلال حملتها العسكرية على القطاع في الفترة ما بين ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وجاءت استنتاجات اللجنة مطابقة لاستنتاجات تقرير لجنة تقصي الحقائق المستقلة لجامعة الدول العربية.

استرشدت البعثة أثناء إعدادها تقريرها بأحكام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وانطلقت من الالتزامات التي تقع على عاتق الدول، وخاصة القائمة بالاحتلال، تجاه السكان المدنيين. وقد خلصت إلى مجموعة من الاستنتاجات الوقائعية والقانونية بأن إسرائيل تعمدت في عدوانها على غزة قتل المدنيين واستعمالهم كدروع بشرية.

إن استعمال إسرائيل للقوة على نحو غير متناسب، وشن الهجمات على السكان المدنيين، وتدمير الممتلكات والمنشآت المدنية، هي أساليب غير مشروعة لتحقيق الأهداف العسكرية والسياسية. وإن مثل هذه الأعمال تقوض نظام القانون الدولي وتتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة. إسرائيل ما زالت تتصرف وكأنها فوق القانون. وإن عدم تفعيل أساليب المحاسبة والمساءلة يعزز الإفلات من العقاب ويشكك بمصداقية الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وقد آن الأوان أن يضع المجتمع الدولي حدا لثقافة الإفلات من العقاب وحصانة إسرائيل من تبعات عدوانها على المنطقة. كما آن الأوان لمقاضاة مرتكبي الانتهاكات لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي وتفعيل آليات تحقيق العدالة الدولية.

إن الهدف من تقرير غولدستون هو العمل على إنقاذ العدالة وضمان محاسبة المتهمين بارتكاب جرائم الحرب. إن احترام القانون الإنساني الدولي وتطبيقه لا يمكن أن يعوق السلام. كما أن السلام لا يتعارض مع احترام حقوق الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة.

إن مشروع القرار A/64/L.11 المطروح أمام الجمعية أُعد ليكون متوازنا ومعتدلا وليشكل الحد الأدنى الذي يمكننا القبول به لتنفيذ توصيات تقرير القاضي غولدستون. وإننا نحث جميع الدول الأعضاء على التصويت لصالحه تحقيقا للمساءلة والعدالة.

إننا إذ نعرب عن بالغ قلقنا إزاء الأزمة الإنسانية المستفحلة التي يواجهها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، بسبب الحصار والعدوان الإسرائيلي على القطاع والإغلاق المستمر للمعابر الحدودية ومنع وصول المعونات الإنسانية، نطالب المجتمع الدولي برفع الحصار الإسرائيلي وتأمين وصول الإمدادات إلى القطاع.

إن إسرائيل تستمر في ممارساتها على مدينة القدس الشرقية في محاولة ترمي إلى تهويدها والاستيلاء على أراضيها، وعزلها عن باقي الأراضي الفلسطينية، بتكثيف الاستيطان داخلها وحولها، وتطويقها، واتباع سياسة هدم المنازل، ومحاولة هدم المسجد الأقصى، عن طريق مواصلة الحفريات والأنفاق من تحته، وتغيير المعالم العربية والإسلامية في القدس القديمة.

إننا ننبه إلى أن القدس والمسجد الأقصى في خطر داهم. ونناشد المجتمع الدولي العمل على وضع حد لعبث إسرائيل بتراث المدينة، وانتهاك حرمة المقدسات فيها. كما ندعوه إلى تحمل مسؤولياته وإلزام إسرائيل باحترام القرارات الدولية وأحكام القانون الدولي وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة.

إن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية هو السبب الجوهري لمعاناة منطقتنا من الحروب والمآسي والويلات. وقد فشلت كل المحاولات والمفاوضات لإنهاء هذا الاحتلال بسبب تعنت إسرائيل واستمرارها في بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن قضية الشرق الأوسط تمر في الوقت الحاضر بمرحلة دقيقة وحرجة. والمساعي الجارية حاليا لإحلال السلام عن طريق المفاوضات تبدو أنها بدأت تتراجع بشكل يدعو إلى القلق. وإن استمرار تعثر تلك الجهود والمساعي سيؤدي إلى تدهور الوضع وانعدام الاستقرار في المنطقة. وإن المجتمع الدولي يعتبر المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير شرعية وتشكل عائقا للمفاوضات، وقد أشار إلى ذلك وزير الخارجية البريطاني السيد ميلبند قبل أيام.

إن العمل على وقف بناء المستوطنات – كل المستوطنات – وضمان بدء مفاوضات تقوم على أسس واضحة وسليمة تتسم بالجدية والمصداقية هو الطريق المؤدي إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية وإلى إحلال السلام في المنطقة.

الرئيس: نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/64/L.11.

(تكلم بالإنكليزية)

أعطي الكلمة لممثل إسرائيل الذي يود أن يتكلم في نقطة نظام.

السيد كارمون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة قبل أن تشرع الجمعية في التصويت من أجل البحث عن توضيح لعنصر يرد في الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار A/64/L.11، ويشغل بالنا وبال وفود أخرى أيضا على ما أعتقد.

وبصورة أكثر تحديدا، نود أن نسأل، من هو بالتحديد ''الجانب الفلسطيني'' الذي سيكون مسؤولا عن إجراء تحقيقات مستقلة وموثوق بها ووفقا للمعايير الدولية؟ هل ستكون السلطة الفلسطينية التي طُردت من غزة في انقلاب عنيف ولا تتواجد بشكل فعال هناك؟ أم ستكون منظمة حماس الإرهابية، ذلك الكيان الإرهابي، الذي ينتهك كل المعايير الدولية، ويعزز الإرهاب، ويرفض الاعتراف بإسرائيل، ويحاول الانحراف بالمنطقة عن مسار عملية السلام؟

وتود إسرائيل، عبركم سيدي الرئيس، أن تطلب إلى مقدمي مشروع القرار أن يوضحوا هذا الجانب المهم، حتى تعرف الدول الأعضاء في الجمعية العامة جيدا ما ستصوت عليه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر، الذي قدم مشروع القرار بالنيابة عن المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار، أعلنت السلطة الفلسطينية ذاتها أنها سوف تقوم بإجراء التحقيق الخاص بها الذي سيكون مستقلا وموثوقا به طبقا للمعايير الدولية. وحماس، التي قد يُنظر إليها في إسرائيل على أنها منظمة إرهابية، ولكنها تُعد الممثل المنتخب شرعيا للشعب

الفلسطيني، قد أعربت بالفعل عن استعدادها للتعاون والتحقيق مع المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم ومحاكمتهم.

ونود أن نستمع إلى نفس الشيء من ممثل إسرائيل. وإذا كان باستطاعته أن يؤكد اليوم على أن إسرائيل على استعداد لإجراء تحقيقات مستقلة وموثوق بها طبقا للمعايير الدولية والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، فإن ذلك سيكون بمثابة أخبار سارة للغاية للجمعية العامة قبل التصويت على مشروع القرار هذا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل إسرائيل.

السيد كارمون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل مصر، وسوف أعود إلى الرد على سؤاله فيما بعد عند تعليل تصويتي قبل التصويت.

الرئيس: تشرع الجمعية الآن في البت في مشروع القرار A/64/L.11. قبل أن أعطي الكلمة للممثلين الذين يودون تعليل تصويتهم قبل التصويت، أود أن أذكّر الوفود أن تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): لا تزال الولايات المتحدة تشعر بالقلق العميق حيال المعاناة الإنسانية للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي الناتجة عن استمرار الصراع العربي – الإسرائيلي. إن أفضل وسيلة لإنهاء تلك المعاناة تتمثل في تحقيق السلام الشامل في المنطقة، بما في ذلك إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وتلتزم الولايات المتحدة التزاما ثابتا بتحقيق ذلك الهدف.

وفي حين نحث الأطراف على استئناف مفاوضات الوضع الدائم التي تؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية، ينبغي أن نسعى جميعا للنهوض بهدف السلام وألا نسمح بأي شيء يعوق ذلك الهدف. وتؤيد الولايات المتحدة بقوة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني فيما يتصل بالصراع في غزة. ويتمثل هدفنا في تحقيق المساءلة الحقيقية بطريقة تحترم العمليات الداخلية والجهود الجارية لاستئناف مفاوضات الوضع الدائم بين إسرائيل والفلسطينيين.

وكما أوضحت الولايات المتحدة في جنيف، نعتقد أن تقرير غولدستون جاء مشوبا بعيوب جسيمة، بما في ذلك تركيزه غير المتوازن على إسرائيل، واستنتاجاته القانونية الجامحة، والاستدلالات السلبية المفرطة التي يخلص إليها بشأن نوايا إسرائيل والإجراءات التي تتخذها، وعجزه عن التعامل بشكل مناسب مع الطابع غير المتكافئ للصراع في غزة، وعجزه عن تعيين المسؤولية المناسبة التي تتحملها حماس عن قرارها بتمركز قواتها وعملياتها في مناطق حضرية مكتظة بشدة بالمدنيين، وتوصياته العديدة التي تتجاوز الواقع.

أولا، اسمحوا لي أن أشير إلى أننا نقدر أن مشروع القرار الذي ننظر فيه يدعو إسرائيل والفلسطينيين على السواء، بالرغم من أنه لا يدعو حماس بالاسم، إلى إجراء تحقيقات في المزاعم التي تخص كل منهما في التقرير. ويشكل ذلك تجاوزا للولاية الأصلية الأحادية الجانب التي أناطها مجلس حقوق الإنسان بلجنة غولدستون.

وسنواصل دعوة جميع الأطراف إلى الوفاء بمسؤولياتها وإجراء تحقيقات محلية موثوق بها. وبالرغم من ذلك، نعرب أيضا عن شواغلنا الحقيقية إزاء مشروع القرار هذا. وبالنظر إلى الاستنتاجات والتوصيات القانونية البعيدة المدى لتقرير غولدستون الذي يتكون من ٥٧٥ صفحة، بما في ذلك الاستنتاجات التي لها آثار خطيرة على الصراعات في أجزاء أخرى من العالم، نعتقد أن من غير المناسب أن نؤيد التقرير في مجموعه.

إن محاولة مشروع القرار هذا الضغط على مجلس الأمن لكي يناقش هذه المسألة، محاولة غير بنّاءة بنفس القدر. فمجلس الأمن يتناول بالفعل الحالة في الشرق الأوسط ويعقد جلسات شهرية بشأن هذا الموضوع – وهو الموضوع الوحيد المدرج في جدول الأعمال بأكمله الذي يناقشه المجلس بكل هذا التواتر. وكما أوضح الكثير من الدول الأعضاء، فإن المنتدى المناسب لمناقشة هذا التقرير هو مجلس حقوق الإنسان.

كما يدخل مشروع القرار بشكل غير مفيد إشرافا دوليا على التحقيقات التي تضطلع بها الأطراف من شأنه أن يتدخل في قدرة الأطراف على إجراء العمليات الخاصة بها. كما أن الإجراء المقترح بعقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة إجراء غير ضروري وغير مثمر. إن عقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية جنيف بغرض تسليط الضوء على بلد بعينه لن يؤدي سوى إلى زيادة الانقسامات ويمكن أن يعوق عملية استئناف مفاوضات الوضع الدائم. ويشكل ذلك، كما تشكل في كل النص إشارات أخرى غير متوازنة إلى الأطراف، بما فيها عدم ذكر حماس بالاسم، الانطباع بأن الجمعية تتناول المسائل العربية – الإسرائيلية مرة أخرى بطريقة غير متوازنة.

لهذه الأسباب، سوف نصوت ضد مشروع القرار، لكننا نعتقد أنه بالإمكان إحراز تقدم إنقاذي إذا نظرنا إلى مستقبل أكثر أملا. وستواصل الولايات المتحدة العمل بعزم سعيا لتحقيق سلام عادل ودائم.

السيد كارمون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): بعد يومين من إماطة اللثام عن الصواريخ الجديدة الإيرانية الصنع المحسنة التي تملكها حماس، وبعد يوم من اعتراض سفينة اسمها فرنكوب محملة بمئات الأطنان من الصواريخ والذخائر المقرر إطلاقها على مراكز سكن إسرائيلية، وهذا حدث خطير – قدمنا شكوانا إلى مجلس الأمن قبل مجرد ساعة – فإن مشروع القرار (A/64/L.11) هذا يسخر من الواقع الذي تواجهه الدول الديمقراطية، مثل إسرائيل، التي تتعرض لتهديدات إرهابية بلا هوادة.

ومشروع القرار المعروض علينا يؤيد ويشرعن تقريرا عائبا ومنحازا ومتحاملا بعمق أصدره مجلس حقوق الإنسان الفاقد المصداقية هو وأعماله المسيسة التي تقلب الحقائق والقانون على حد سواء. وهو يتجاهل الحق المتأصل لإسرائيل في الدفاع عن مواطنيها في وجه هجمات إرهابية مستمرة. ويمثل ذريعة أخرى لضرب إسرائيل في الأمم المتحدة، ويضر بأي عمل دبلوماسي في المنطقة. وهو يحاول أن يصدّر من جنيف إلى نيويورك حملة انتزاع الصفة الشرعية.

وفيما تجري إسرائيل تحقيقات مهنية وذات مصداقية ومستفيضة، كجزء من إجراءاتها العملية المعيارية وبصرف النظر عن أي تقرير للأمم المتحدة، فإن التقرير المعروض على الجمعية (A/64/53/Add.1) يحاول أن يحقق توازنا غير مقنع بين إسرائيل، وهي ديمقراطية تمارس حقها المتأصل في الدفاع عن نفسها ضد الهجمات الإرهابية، وأولئك الذين يستهدفون المدنيين الإسرائيليين ويعملون من خلف المساجد والمستشفيات والمدارس والدروع البشرية الفلسطينية، أو بدلا من ذلك أولئك الغائبين فعلا عن غزة في هذا الوقت.

ويشير مشروع القرار، في الفقرة ٤، إلى ”الجانب الفلسطيني“. ومع ذلك، ورغم أننا تلقينا بعض التوضيح الذي لا يحل المسألة، سأطرح على الجمعية السؤال عمن يكون الجانب الفلسطيني المسؤول تحديدا. هل هو السلطة الفلسطينية التي أُطيح بها في قطاع غزة بانقلاب دموي؟ هل هو منظمة حماس الإرهابية التي استولت بالعنف على غزة، وهي منظمة ترفض الاعتراف بإسرائيل وبأي حل سلمي للصراع؟

لهذه الأسباب ولأسباب أخرى، طلبت إسرائيل إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار هذا، وسوف تصوت ضد مشروع القرار. ونحث جميع الدول الأعضاء الأخرى على أن تفعل الشيء نفسه.

الرئيس: بهذا نكون قد استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/64/L.11 المعنون ”متابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة“. طُلب إجراء تصويت مسجل.

قبل المضي بالبت في مشروع القرار، أود الإعلان أنه منذ عرض مشروع القرار A/64/L.11، أصبحت الدول التالية من مقدميه: الجزائر وجنوب أفريقيا والسنغال والسودان والصومال.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، كمبوديا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، العراق، آيرلندا، جامايكا، الأردن، كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ملاوي، ماليزيا، مليديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، البرتغال، قطر، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا ، سيراليون، سنغافورة، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوزبكستان، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، الجمهورية التشيكية، ألمانيا، هنغاريا، إسرائيل، إيطاليا، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناورو، هولندا، بالاو، بنما، بولندا، سلوفاكيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أوكرانيا، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

أندورا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، الدانمرك، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، اليونان، أيسلندا، اليابان، كينيا، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، الجبل الأسود، نيوزيلندا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، جمهورية كوريا، مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، إسبانيا،

سوازيلند، السويد، تونغا، أوغندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، أوروغواي

اعتُمد مشروع القرار A/64/L.11 بأغلبية ١١٤ صوتا مقابل ١٨ صوتا، مع امتناع ٤٤ عضوا عن التصويت (القرار ٦٤/١٠).

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل التصويت على القرار المتخذ للتو.

السيد أرغويلو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تعترف الأرجنتين بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة لديها مقومات البقاء. وهي تعترف أيضا بحق دولة إسرائيل في العيش بسلام مع جيرانها ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا. وتود الأرجنتين أن ترى بالتأكيد عملية سلام ذات مصداقية وفعالة تمضي قدما في الشرق الأوسط.

وفي ذلك الصدد، نود أن نبرز، كعنصر إيجابي في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للتو (القرار ٦٤/١٠)، مناشدة جميع الجهات التحقيق في المزاعم بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي خلال صراع غزة.

وتود الأرجنتين أن تشير إلى أنها توافق عموما على التقرير الذي أصدره القاضي غولدستون وبعثة تقصي الحقائق (A/HRC/S-12/48) ، فضلا عن التقرير الدوري الأول لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (A/HRC/S-12/1)، ولا سيما التركيز على ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب عن طريق التحقيق في الوقائع وتقديم المرتكبين إلى المحاكمة.

وبعد قولي هذا، تود الأرجنتين التأكيد على أنها لا تزال تعتقد أن التوصيات الواردة في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق تحتاج إلى تحليل دقيق في ضوء ما تخلفه من آثار، وما يتصف تنفيذ بعضها بالتعقيد والصعوبة.

السيد غاتان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): إن الفلبين ما فتئت ثابتة على الدوام في دعمها القوي لعملية السلام في الشرق الأوسط، بناء على حل قائم على دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام ووئام وازدهار. وتعتقد اعتقادا راسخا بأن تعزيز حماية حقوق الإنسان للمدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء يمثل عنصرا هاما للغاية لإقامة العدل وإحلال السلام الدائم في المنطقة.

وفي ذلك الصدد، ترحب الفلبين بتقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن التراع في غزة (A/HRC/12/48) والمعلومات عن حالة حقوق الإنسان في غزة. ومهما يكن من أمر، ومن أجل المصلحة العليا للحقيقة والعدالة، ومراعاة للإجراءات القانونية الواجبة، ينبغي لهيئات الأمم المتحدة المناسبة وجميع الأطراف المعنية النظر في التقرير ودراسته بجدية وعناية والتصرف في إطار ولايتها.

إن الفلبين تؤيد القرار ٦٤/١٠ بشأن تقرير البعثة. ولكن لا ينبغي له بأي حال أن يعتبر سابقة. ويجب أن يطبق فقط على الحالة في غزة بوصفها جزءا من التراع في الشرق الأوسط، وهو نزاع ما برح مدرجا في جدول أعمال مجلس الأمن بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

السيد هوخا (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوتت ألبانيا مؤيدة للقرار ٦٤/١٠، معتقدة اعتقادا راسخا بأن دعوته تقرب المجتمع الدولي خطوة إلى ضمان الاحترام التام لحياة وكرامة الإنسان وتحقيق العدالة من أجل الذين فقدوا أرواحهم في الأحداث المأساوية التي وقعت في غزة والذين يناضلون بحق لبناء مستقبل سلمي.

وهذا القرار ليس إدانة لأي طرف ولا ينبغي له أن يؤخذ على هذا المحمل. بل على النقيض من ذلك، نرى بأن القرار يوفر حقا فرصة لتعزيز السلم من خلال العدالة

بأمل ألا تتكرر أحداث ٢٠٠٨، وأن تكون تذكيرا للحاجة الماسة إلى احترام الحقوق الأساسية لكل طرف في التعايش السلمي والازدهار.

ولا يمكننا أن نظل مراقبين صامتين بعدما أبلغت بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة عن انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، وبغض النظر عن الطرف الذي ارتكبها. وعلى الطرفين المعنيين أن يشرعا في تحقيق كامل ومستقل، يخدمهما أنفسهما في المقام الأول، وسيساعدنا جميعا، والأهم من كل شيء أنه سيخدم المصالحة والسلام، وهو هدف ما انفك العالم لعقود يسعى إلى بلوغه، ومن سوء الطالع، لم يحقق نتائج ملموسة. لقد صوتت ألبانيا ارتكازا على المبدأ القائل بأن الوصول إلى العدالة والحقيقة واحترام القانون الإنساني الدولي والحاجة إلى إنهاء الإفلات من العقاب عنصر أساسي في تطوير الديمقراطية السليمة وعملية بناء السلام داخل المجتمعات والبلدان والأقاليم في العالم وفي ما بينها.

السيد وتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): إن أهمية القرار الذي ناقشناه من فورنا يتجاوز الصراع في غزة. إنه يتعلق بمسؤوليتنا عن حماية المجموعات الضعيفة في الصراعات المسلحة. إنه يتعلق باستعادة دور القانون الإنساني الدولي وبأهمية الاحترام الكامل للمبادئ الأساسية التي تكمن في صلب الركيزة التي تقوم عليها الأمم المتحدة – ولا شيء أقل من ذلك.

نعتقد أن التركيز الرئيسي لمشروع القرار A/64/L.11 كان هاما وبنّاءً. والتحقيقات التي يجريها الطرفان ينبغي أن تكون مستقلة وموثوقة وتمتثل للمعايير الدولية. وينبغي أن توكل للأمين العام للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان مهمة ضمان الرصد الدولي للتحقيقات الوطنية.

ولكي تصل الرسالة إلى من يهمهم الأمر، قدمنا اقتراحا محدودا جدا يمكّن من الحصول على دعم واسع جدا. والآن نأسف بشدة إذ أن المشتركين الرئيسيين في مشروع القرار لم يدمجوا اقتراحنا في مشروع القرار. ونعتقد أن عدم القيام بذلك يبين أن القرار لا يتعلق فحسب بحماية الضحايا في الصراعات المسلحة في غزة أو في جنوب إسرائيل أو في أي مكان آخر. ولا يمكننا تفسيره إلا رغبة في الإبقاء على تسييس قضايا الشرق الأوسط، المسألة التي نشهدها كثيرا جدا. ومع ذلك، فإننا في الأمم المتحدة نحول مرة أخرى ما يعتبر مسألة تتعلق بالوجود إلى مناقشة سياسية حامية الوطيس. وهذا ليس في مصلحة الضحايا الذين ندعي بأننا نتكلم باسمهم. لذلك السبب امتنعت النرويج عن التصويت.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الاتحاد الروسي أرغم على الامتناع عن التصويت في الجمعية العامة على مشروع القرار A/64/L.11 بشأن مناقشة تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/64/53/Add.1). إن الموضوع الرئيسي لتلك الوثيقة هو تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/HRC/12/48)، وهي بعثة يترأسها القاضي ريتشارد غولدستون الذي يفصل انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال الصراع في ذلك الشتاء.

وعندما صدر تقرير غولدستون لأول مرة، لمسنا فورا أنه يتضمن بعض الاستنتاجات لم يكن بوسعنا الموافقة عليها. وفي الوقت نفسه، فإن الوثيقة تحتوي على تقييمات لا يمكننا الموافقة عليها، وذلك يقتضي مزيدا من العمل. ولكن تقرير غولدستون نُشر وقُدم إلى مجلس حقوق الإنسان وبُدء العمل على قرار بشأن التقرير.

إن وفدنا، بالاشتراك مع عدد من بعثات أخرى في جنيف، قام بدور هام في كفالة أن القرار كان سياسيا بطابعه وأنه سيدعم فكرة إجراء تحقيقات وطنية، غير أنه لا يسعى

إلى مواصلة المناقشة بشأن المسألة في مجلس الأمن. ولا نزال مقتنعين بأن ذلك ما من شأنه إلا أن يعقد تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق تسوية شاملة في الشرق الأوسط.

وكما نعرف جميعا أن مشروع القرار قد تم الاتفاق عليه ولكنه سُحب في ما بعد وحل محله نص جديد لم يأخذ في الحسبان التعديلات التي أدخلها الوفد الروسي والتي كانت ستبقي المناقشة بشأن المسألة داخل المجال السياسي في مجلس حقوق الإنسان.

وفي جو مشحون بالعواطف في جنيف، وبغض النظر عن المواضيع التي تطرق إليها تقرير غولدستون، فقد تضمن مشروع القرار قضايا هامة أخرى بالنسبة للعملية السلمية، بما في ذلك الحاجة إلى وقف الحفريات في القدس والتي تنطوي على خطورة إلحاق ضرر بالأماكن المقدسة وأهمية اتخاذ خطوات محددة لرفع الحصار عن غزة وتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني الذي يمر في حالة صعبة للغاية. وفي ذلك الصدد، إن روسيا، إذ تهتدي بموقفها الأساسي بشأن تلك القضايا، أيدت مشروع قرار مجلس حقوق الإنسان، ولكن في الوقت نفسه أدلت ببيان لم يتفق مع جزء من مشروع القرار يطالب بإرسال تقرير غولدستون إلى مجلس الأمن للنظر فيه وإمكانية القيام بعمل في المستقبل. ومن سوء الطالع أنه على الرغم من حجج العديد من الوفود، فإن الإشارات إلى مجلس الأمن بقيت في مشروع قرار الجمعية العامة. وهذا لا يفضي إلى تحليل فني رفيع المستوى لتوصيات تقرير غولدستون التي ينبغي أن تظل بصورة رئيسية في مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك أهمية قيام إسرائيل والفلسطينيين بإجراء تحقيقات خاصة بهم.

إن روسيا بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن وشريكا في اللجنة الرباعية ما برحت تهتدي بصورة قاطعة بالأساس القانوني الدولي للتوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط، وهو ما تم التأكيد عليه مجددا في جميع قرارات مجلس الأمن الأخيرة وفي أربعة وسطاء رئيسيين وجامعة الدول العربية. إن أساس هذا هو قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

وثمة عنصر هام لازم الآن لإعادة إطلاق المفاوضات في الجزء الأول من خارطة الطريق يقتضي من الأطراف الامتناع عن أي خطوات تضر بالمناقشات المتعلقة بنتيجة الوضع النهائي، ومستقبل القدس والحدود واللاجئين والمستوطنات. وهناك حاجة لمواصلة عملنا الجماعي، وبصورة خاصة في إطار الأمم المتحدة، لتحقيق تلك الأهداف في سياق تسوية شاملة للشرق الأوسط.

ويتوجه وفد بلادي بالشكر لكم يا سيادة الرئيس على تجاوبكم السريع مع قرار مجلس حقوق الإنسان وإتاحتكم الفرصة للمجتمع الدولي لكي يعبّر عن إدانته لجرائم الحرب وجرائم الإبادة البشرية التي ارتكبتها إسرائيل على مرأى ومسمع من دول العالم وشعوبه.

تؤكد سوريا أنها تنظر إلى تصويت الدول الأعضاء على هذا القرار بوصفه معيارا لمصداقية هذه الدول إزاء أحد الجوانب الهامة في عمل منظمتنا الدولية، ولا نعتقد أنه يوجد أي مبرر لعدم التصويت لصالح هذا القرار المتواضع لأن الواجب الإنساني والمسؤولية الملقاة على منظمتنا الدولية في مواجهة الجرائم الإسرائيلية يفرضان ذلك. فالسماح لإسرائيل باستمرار انتهاكاتها للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، إنما يعني أن هذه الدول قد تخلّت عن مسؤولياتها وذهبت بعيدا في ممارسة ازدواجية المعايير إلى الحد الذي لن يشجعنا بعد الآن على الجلوس سوية معها لمناقشة قضايا حقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي.

وعلى الجميع أن يعي أن الصورة قد أصبحت واضحة أمامنا كما لم تكن واضحة من قبل، حيث لم تعد مسائل

حقوق الإنسان، وفي كثير من الأحيان القانون الإنساني الدولي، سوى أدوات بيد البعض لممارسة الضغوط والابتزاز على الدول الأخرى التي تختلف معها في المواقف السياسية والمصالح الاقتصادية وأساليب الهيمنة والسيطرة على الشعوب.

وانطلاقا من كل ما ورد أعلاه، يود وفد بلادي أن يسجل رفضه لأي إيحاء قد يتضمنه القرار الذي اتخذ مما يسوغ المساواة بين الطرف المعتدي والطرف المعتدى عليه، فإسرائيل هي التي تحتل الأرض الفلسطينية، وهي التي استخدمت الأسلحة المحرمة دوليا لقتل أطفال فلسطين وشيوخها ونساءها والأبرياء الآخرين. إن قلب الحقائق هو تنكّر لحق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال في مقاومة محتلِّها، وسوف لن تقبل سوريا، مع الكثيرين ممن يشاركونها هذه القناعة، أن يتحول الحق إلى باطل وأن ينتصر الظلم والقتل على العدالة والقانون.

وأخيرا، يحث وفد بلادي جميع الدول الأعضاء على الذهاب بمضمون هذا التقرير إلى نهايته المتوقعة، بما في ذلك مجلس الأمن، وإنزال العقاب بالإسرائيليين الذين ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في غزة.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): صوتت المكسيك تأييدا للقرار ١٠/٦٤ إدراكا منا بضرورة قيام جميع الأطراف المعنية بالتزاع في غزة بإجراء تحقيقات مستقلة وذات مصداقية. ونشدد على أهمية منع الإفلات من العقاب وكفالة العدالة وتعزيز السلام ومنع وقوع انتهاكات جديدة. ومع ذلك، كنا نفضل لو استعملت كلمة أخرى غير ''تؤيد'' المستخدمة في تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/12/48) والتي أعيد استعمالها في الفقرة الأولى من منطوق قرار الجمعية، بحيث يتسنى الحصول على تأييد عدد أكبر من الدول الأعضاء.

تؤكد المكسيك مجددا إيمانها بضرورة مساندة جهود الأمم المتحدة لكفالة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. لقد صوّتنا لصالح المساءلة، وليس لجميع التوصيات الواردة في ذلك التقرير.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تتوجه شيلي بالشكر لكم، يا سيادة الرئيس، على تنظيمكم هذه الجلسة لمناقشة تقرير بعثة تقصي الحقائق بشأن التزاع في غزة (A/HRC/12/48) التابعة لمجلس حقوق الإنسان برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون. ويقدم التقرير، في إطار دولي، وصفا وتحليلا لانتهاكات حقوق الإنسان التي يُدّعى بوقوعها خلال عملية الرصاص المصهور. لقد شهدت تلك الفترة تقويضا للمبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي التي تنص على التناسب في استخدام القوة والتمييز بين المدنيين والقوات المسلحة واتخاذ الاحتياطات اللازمة لعدم المساس بالمدنيين.

تؤيد شيلي إقامة دولة فلسطينية مثلما تؤيد حق إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة كما تقرّ لها بذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما أننا نقر بالحق المشروع في الدفاع عن النفس، شكلا ومضمونا، على النحو الوارد في المادة ٥١ من الميثاق، وبخاصة مبدأ التناسب المنصوص عليه في القانون الدولي. وفي هذا السياق، تؤيد شيلي قرار مجلس حقوق الإنسان وتؤيد توصيات بعثة تقصي الحقائق.

إننا ندرك أن الغرض من وراء تلك التوصيات المضمنة في التقرير هو التحقيق في الاتهامات الخطيرة بشأن الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية والفصائل الفلسطينية. ونؤكد مجددا وجهة نظرنا بأن ما يهم هو النهوض بالقانون الإنساني الدولي واحترام حقوق الإنسان. إنه لأمر بالغ الأهمية أن يُصار أولا إلى إجراء تحقيق مستقل وذي مصداقية بشأن الانتهاكات المفترضة، وثانيا أن يُقدّم

مرتكبوها إلى المحاكمة، وثالثا أن تُدفع تعويضات للضحايا. وتدعو شيلي جميع الأطراف المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها.

تغتنم شيلي هذه الفرصة لتعلن أنها قد أيدت القرار الذي اعتمدته الجمعية لتوها. ونود أن نشدد على الدور الذي ينبغي على مجلس حقوق الإنسان الاضطلاع به لرصد مدى الامتثال لتوصيات بعثة تقصي الحقائق. ينبغي أن يكون مجلس حقوق الإنسان الهيئة التي تواصل النظر في نتائج التحقيقات قبل إحالتها إلى هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

وأخيرا، توجه شيلي نداءً لوضع حد لجميع العراقيل التي تمثلها العمليات الاستفزازية والتحريض على العنف، أيا كان مصدرها، بحيث يتسنى تهيئة ظروف الثقة والعودة إلى المفاوضات التي ما برحنا نتوق إليها جميعا ولوقت طويل.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): لقد صوتت غواتيمالا مؤيدة للقرار ١٠/٦٤. كان ذلك قرارا مدروسا بعناية لأننا، مثلنا في ذلك مثل وفود أخرى في هذه القاعة، لاحظنا بعض العيوب في تقرير بعثة تقصي الحقائق بشأن التزاع في غزة (A/HRC/12/48) وهي عيوب يقر بها واضعو التقرير أنفسهم.

وفي ضوء ما سبق، نثمن اعتراف البعثة بتعقيد الحالة وإدانتها للجانبين على انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة للمدنيين في غزة وفي إسرائيل على حد سواء. ومن خلال تصويتنا، نكرر التأكيد على رفضنا القاطع للإفلات من العقاب، وعلى التزامنا الثابت بالتوصل إلى سلام دائم في الشرق الأوسط، وأن يُتوج بإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وقادرة على البقاء ضمن حدود آمنة ومعترف بها، كما هو الحال بالنسبة لجارتها إسرائيل.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): صوتت ماليزيا لصالح القرار ١٠/٦٤ لأننا نشعر بقوة أن إسرائيل، المسؤول الرئيسي عن نشوب التزاع في غزة، يجب مساءلتها عن جرائم الحرب والانتهاكات الخطيرة لقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها خلال التزاع. وفي حقيقة الأمر، كنا نفضل لو كانت لغة القرار تجسد وجهة النظر هذه وعدم مساواة الضحية بالجلاد.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): شعرت أستراليا بالحزن الشديد إزاء التزاع في قطاع غزة وجنوب إسرائيل في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير الماضيين، ونشعر بالجزع لفقدان الزخم مؤخرا نحو استئناف عملية السلام. إننا نطلب إلى الطرفين أن يبذلا جهدا أكبر.

لقد صوتنا ضد القرار ١٠/٦٤ بسبب عدد من الشواغل الحقيقية النابعة من لغة النص وما يستند عليها التقرير من طبيعة تشوبها العيوب، والتي لا يمكننا الموافقة عليها. ولكن هذا التصويت لا يقلل بأي شكل من الأشكال من قلقنا الأساسي إزاء الوضع الإنساني لسكان غزة.

وقد دعونا جميع الأطراف باستمرار، قبل وخلال وبعد التزاع في غزة، إلى اتخاذ الخطوات الضرورية للتقليل إلى الحد الأدنى من إيذاء المدنيين إلى أدنى حد، ونحن ندعو الأطراف الآن إلى العمل على إنهاء الأزمة الإنسانية المستمرة في غزة، والتي تمثل وضعا لا يمكن قبوله.

وخلال التزاع ذاته، قالت أستراليا بوضوح أنها تدعم إجراء تحقيق مناسب في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي. وهذا الموقف ما زال ثابتا، وقد عبرنا عنه في بياناتنا الأخيرة في مجلس حقوق الإنسان وفي مجلس الأمن.

ومن الحيوي التعامل مع هذه المسائل الخطيرة على نحو مناسب، وننضم اليوم إلى الذين يدعون الطرفين إلى إجراء تحقيق ذي مصداقية بالادعاءات بشأن انتهاكات

لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وإلى إبلاغ المجتمع الدولي بنتائج التحقيقات.

السيد نورماندين (كندا) (تكلم بالإنكليزية): شعرت كندا بالقلق إزاء الطبيعة غير المتوازنة لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن نزاع غزة عندما جرى النظر فيها في بداية الأمر، لعدم دعوتها بوضوح إلى التحقيق في كلا الجانبين و لم تعترف بأن إطلاق الصواريخ على إسرائيل أدى إلى وقوع الأزمة. وعند طلب إعداد الدراسة، افترض مجلس حقوق الإنسان مسبقا أن اللوم يقع على إسرائيل. ومع الاعتراف بأن التقرير الصادر يتناول مسائل متعلقة بالطرفين، مع ذلك نشعر بالقلق إزاء طبيعته غير المتوازنة عموما.

وكانت لدينا شواغل أيضا إزاء القرار بعقد الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس حقوق الإنسان، حيث نعتقد بوجوب معالجتها الحالة في الشرق الأوسط بطريقة متوازنة وبدون تسييس، أي بالطريقة التي تشجع على الحل عن طريق التفاوض بدلا من تلك التي تزيد من استعداء الطرفين.

لهذه الأسباب صوتت كندا معارضة للقرار ١٠/٦٤. أما وقد قلت ذلك، فإن كندا ماضية في دعوتها لجميع الأطراف إلى احترام التزاماتهم بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي. ونتوقع من السلطات المختصة التحقيق في كل التقارير الموثوق بها عن أعمال غير مشروعة ارتكبتها قوات مسلحة، نظامية أو غير نظامية. ونلاحظ أن إسرائيل تجري تحقيقات حاليا ونتطلع إلى إعلان نتائجها كاملة بعد الانتهاء منها.

السيد شابر (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوتت هولندا للتو ضد القرار ١٠/٦٤، الذي اعتمد للتو. وكما أوضحنا في بيان تعليل التصويت في جنيف قبل ثلاثة أسابيع، رحبنا بعمل بعثة غولدستون، ولكننا نجد صعوبة في قبول التقرير والموافقة على جميع توصياته بدون مزيد من القيود. لذلك، صوتت هولندا ضد قرار مجلس حقوق الإنسان في جنيف. ولا نستطيع الآن أن نؤيد القرار المعروض علينا والذي يؤيد قرارا كنا قد صوتنا ضده منذ بضع أسابيع.

وتؤيد هولندا العناصر الواردة في التقرير التي تدعو إلى إجراء تحقيقات مستقلة من جانب الأطراف. ونحن على اقتناع بوجوب قيام الأطراف المعنية بإجراء تحقيقات متعمقة في الاتهامات المتصلة بانتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي، وقد شرعت إسرائيل في إجراء بعض من هذه التحقيقات، بما في ذلك الاعتبارات الاستراتيجية للأطراف خلال النزاع وفي الجوانب الإنسانية لإمكانية الوصول إلى غزة التي تناولها تقرير غولدستون. وعندما يقتضي الأمر، يجب أن تقدم الأطراف المعنية إلى العدالة المشتبهين بارتكاب انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي.

وبينما نؤيد هذه العناصر، هناك أجزاء أخرى من القرار المعروض علينا تشكل مصدر قلق بالنسبة لهولندا. وقد طلب مجلس حقوق الإنسان إعداد تقرير غولدستون، ومن وجهة نظرنا، ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يظل الهيئة الرئيسية للتعامل مع التقرير، وليس الجمعية العامة، وبالتأكيد ليس مجلس الأمن، كما يوحي بذلك القرار الذي بين أيدينا.

كما أن القرار يمنح الأطراف ثلاثة أشهر للتحقيق في انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي. ونحن في حيرة لأنه يتعين على الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار خلال الأشهر الثلاثة ذاتها. وعلى أية حال، لا نعتقد أنه ينبغي أن يكون للأمين العام دور مركزي في تنفيذ هذا القرار.

أخيرا، وعلى وجه العموم، لدينا شعور عام أن القرار لن يكون مؤاتيا لإعادة إطلاق عملية السلام.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): صوتت البرازيل لصالح القرار ١٠/٦٤. ونحن نعرب عن قلقنا الصادق إزاء انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي، التي أُبلغ عن وقوعها في غزة وفي جنوب إسرائيل في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير الماضيين. ويمثل تقرير غولدستون سردا لتلك الانتهاكات ويتناول جرائم اتُهم الطرفان بارتكابها. ويجب إجراء التحقيق الكامل في تلك الانتهاكات لضمان المساءلة والعدالة، وللحيلولة دون أن يؤدي الإفلات من العقاب إلى مزيد من العنف، ولتشجيع الطرفين على إيجاد حل لخلافاتهم بالطرق السلمية.

في هذه المرحلة، نعتقد أن التقرير ينبغي تنفيذه بشكل رئيسي من جانب الأطراف المعنية بدعم كامل من جانب المجتمع الدولي. ويجب أن تلتزم إسرائيل والفلسطينيون بالكامل بإجراء تحقيقات شفافة وجدية وفقا للمعايير الدولية. وينبغي إعطاء الأطراف وقتا كافيا لإجراء تحقيقات مستقلة مناسبة. إن جدية ومصداقية تلك التحقيقات ونتائجها، أو غيابها، ينبغي أن يسترشد بهما أي تدخل محتمل لهيئات الأمم المتحدة الأخرى وفقا لوظائف واختصاصات كل منها.

إن البرازيل صديقة للسلام ونصير ثابت لإقامة دولة فلسطينية مستقلة موحدة جغرافيا، وتملك مقومات الاستمرار سكانيا واقتصاديا، وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن وضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا. ونحن على ثقة بأن قرار اليوم سوف يساعدنا على تحقيق هذا الهدف.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): لقد امتنعت كولومبيا عن التصويت على القرار ١٠/٦٤. وفي هذه الجلسة، يود بلدي أن يكرر تأكيد دعمه لتحقيق حل سلمي عن طريق المفاوضات لقضية فلسطين، وعليه يثمن كل الجهود الهادفة إلى تحقيق اتفاق بين الأطراف وتحقيق السلام بين إسرائيل وفلسطين. ونعيد التأكيد على أهمية الحوار المباشر بوصفه الخيار الأمثل لمواصلة الاقتراب من السلام ولكفالة نتائج إيجابية لشعبي إسرائيل وفلسطين. وسيواصل بلدي تقديم دعمه لجميع المبادرات الرامية إلى بلوغ نتيجة مُرضية للأطراف – مسترشدا بالتزام كولومبيا بتعددية الأطراف والحل السلمي للمنازعات. وفي نفس الوقت، تأسف كولومبيا بسبب أعمال العنف التي سببتها هجمات يمكن أن تلحق الضرر بالسكان المدنيين، بقطع النظر عن مصدرها. ويعيد وفد بلدي التأكيد على التزامه بتحقيق الدفاع الكامل عن حقوق الإنسان، وندعو جميع البلدان إلى المضي قدما على نحو بنّاء بتعزيز قدراتها المؤسسية على كفالة تنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

السيد مكلي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تغتنم نيوزيلندا هذه الفرصة لتعليل امتناعها عن التصويت على القرار ١٠/٦٤. يجب رؤية هذا الموقف في السياق الأوسع لعملية السلام في الشرق الأوسط ودعمنا منذ وقت طويل للعدالة الدولية. يقوم موقفنا على أساس عدد من المبادئ.

تسعى نيوزيلندا إلى التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة تقوم على أساس الحل القائم على دولتين، تعيش بموجبها إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في ظل السلام والأمن، ونحن ندعو جميع الأطراف إلى استئناف المفاوضات لتحقيق ذلك الهدف. دعت نيوزيلندا باستمرار إلى التحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الناشئة عن الصراع. وينبغي ألا يوجد إفلات من العقاب. تجب محاكمة المرتكبين لأي من تلك الانتهاكات.

كنا نفضل أن ينظر في هذه المسألة مجلس حقوق الإنسان في جنيف في آذار/مارس من السنة القادمة، كما تم الاتفاق عليه أصلا، نظرا إلى أن ذلك كان يمكن أن يوجد مناخا أفضل لإجراء التحقيقات اللازمة. ونعترض على

التحيز المستمر ضد إسرائيل في تناول هذه المسألة الهامة في مجلس حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من تقديرنا لموقف إسرائيل، فإننا نأسف من أنها لم تعرض روايتها للأحداث على بعثة تقصي الحقائق، خاصة بعد تغيير الولاية المتحيزة الأصلية للبعثة باتفاق بين رئيس مجلس حقوق الإنسان والقاضي غولدستون. وإذ قلنا ذلك كله، فإن التقرير هنا، ويجب علينا أن نتعامل معه.

إننا نؤيد تأييدا قويا حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وعن شعبها من الهجوم من أي نوع ومن أي اتجاه، بطريقة تتفادى الإضرار بالمدنيين ومتفقة مع القانون الدولي. وعلى قدم المساواة نؤيد تأييدا قويا حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما يتفق مع القانون الدولي. ندعو إلى إنهاء بناء إسرائيل للمستوطنات الذي نعتبره عقبة خطيرة تعترض عملية السلام. وينتابنا القلق العميق من الأزمة الإنسانية الشديدة في غزة، بما في ذلك تأثير القيود على الحركة عبر الحدود، ونكرر دعواتنا إلى تقليل شدة هذه القيود. ونرحب بدخول حوالي ٨٠ حمولة شحن من البضائع إلى غزة من إسرائيل عن طريق معبر كرم شالوم، وندعو إلى مواصلة حالات الفتح هذه. وندين هجمات حماس العشوائية بالصواريخ على المواطنين الإسرائيليين واستعمال المواقع الحضرية المأهولة بالمدنيين في إطلاق الصواريخ.

ومن شأن أي حقوقي قبِل إحاطة بعثة تقصي الحقائق أن يكون قد فهم فهما كاملا المسار القانوني والسياسي مستقبلا. ومن فضل القاضي غولدستون وزملائه أنهم لم يحجموا عن الاضطلاع بتلك المهمة. نحن نرى أن تقرير غولدستون أثار ادعاءات خطيرة، وندعو جميع الأطراف إلى الشروع في تحقيقات محلية مستقلة ذات مصداقية في تلك الادعاءات، تُجرى وفقا للمعايير المقبولة دوليا. ولن نصدر حكما مسبقا على نزاهة أو نتيجة تلك التحقيقات. ونتفق على أن تلك هي بعثة لتقصي الحقائق وليست تحقيقا قضائيا. والادعاءات الواردة في تقرير غولدستون لم تُخضع بعد للتحقيق المستقل الذي أُوصى به في ذلك التقرير، وينبغي لنا ألا نصدر حكما وكأنها قد خضعت للتحقيق: يجب التحقيق فيها على نحو سليم ومستقل.

وعلى الرغم من أننا ندعو إسرائيل والفلسطينيين إلى التحقيق في الانتهاكات المزعومة، لا يمكننا أن نؤيد قرارا يقر، في الفقرة الأولى من منطوقه، تقريرا لمجلس حقوق الإنسان عن جلسة استثنائية يشمل قرارا متحيزا وأحادي الجانب. وفي ظل هذه الخلفية، كان الامتناع عن التصويت بالنسبة إلينا المسار السليم.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): صوّت وفد بلدي مؤيدا للقرار ١٠/٦٤ الذي اتُخذ في إطار بند ”تقرير مجلس حقوق الإنسان“ من جدول الأعمال بشأن متابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة. بيد أنني أود أن أذكر ما يلي. فيما يتعلق بهذا القرار، يعتقد وفد بلدي بوجود احتلال يتمثل في وضع الدولة القائمة بالاحتلال التي ارتكبت جرائم بغيضة كثيرة جدا ضد السكان في غزة على قدم المساواة مع الجانب الفلسطيني. وفضلا عن ذلك، لا يعكس التقرير نفسه سوى الحد الأدنى والجزئي من أبعاد جرائم الحرب المرتكبة من قِبل النظام الإسرائيلي في غزة.

واستجابة للادعاء الذي لا أساس له والذي ذكره ممثل النظام في الأرض المحتلة، يود وفد بلدي أن يشير إلى أن النظام غير المشروع للأراضي الفلسطينية المحتلة يحاول أن يشوه الحقائق ويعتزم، عن طريق نشر التضليل والمسائل غير ذات الصلة بالموضوع محل النظر في هذه الهيئة، تفادي المعضلة الهامة جدا التي تواجه ذلك النظام – أي الافتقار إلى

المشروعية النابع مما ينيف عن ٦٠ سنة من الاحتلال والوحشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): للهند ارتباط عميق بفلسطين والتزام مستمر حيالها. صوتنا مؤيدين للقرار ١٠/٦٤. نعتقد بأنه يجب التنفيذ الفوري للتوصية الواردة في تقرير بعثة تقصي الحقائق بشأن التزاع في غزة بأن يجري الجانبان تحقيقات مستقلة وذات مصداقية ووفقا للمعايير الدولية. بيد أن تصويتنا ينبغي ألا يُفسر بأنه يقر الإحالة على المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن.

السيد هيرنانديز – ميليان (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): إن إجراءات كوستاريكا على الساحة الدولية تسترشد بالاقتناع بأن السلام بين الدول لا يمكن أن يُحقق إلا عن طريق احترام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونعتقد بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يستجيب لجميع الحالات التي تُنتهك فيها تلك القواعد. المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب ركنان أساسيان لازمان لتعزيز القانون الإنساني وحقوق الإنسان. وفي محافل ومناقشات مواضيعية معنية بالمساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب، جعلت كوستاريكا موقفها واضحا، أي أنه تُرتكَب جرائم تثير طبيعتها واجب المجتمع الدولي للتدخل وفرض جزاءات بموجب معايير العدالة المعترف بها دوليا. لقد بيّنّا ذلك أكثر من مرة، بوصفنا أعضاء في المحكمة الجنائية الدولية وأيضا في المناقشات بشأن المسؤولية عن الحماية وبشأن الاختصاص العالمي. وينبغي إجراء تلك التحقيقات في إطار زمني معقول وينبغي أن تفضي إلى نتائج ملموسة. إن القاضي ريتشارد غولدستون يتمتع بخلفية تستحق الاحترام وتقدرها كوستاريكا تقديرا عاليا. وتقرير بعثة تقصي الحقائق بشأن التزاع في غزة (A/HRC/12/48)، التي ترأسها، محاولة جديرة بالإعجاب للوصول إلى الحقائق بصورة موضوعية. غير أن هذا الجهد قد بُذل في ظل ظروف صعبة بصورة خاصة، نظرا لانعدام التعاون من جانب أحد الطرفين المعنيين . ويمكن أن يفسر هذا بعض أوجه القصور التي لوحظت في التقرير. ويعتبر وفدنا أنه لا يوجد اتساق بين التوصيات الواردة في التقرير وفقرات منطوق القرار ١٠/٦٤.

وكانت كوستاريكا تود لو تضمن القرار آلية للمتابعة يرفع بموجبها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والأمين العام، بتعاون من الطرفين، تقارير مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. ومن المحتمل أن تكون نتيجة ما شرع به مقدمو القرار هو إجراء آخر من الإجراءات التي لا تنتهي، حيث تقوم الجمعية العامة بالتصويت سنة بعد أخرى على اقتراح بشأن الشرق الأوسط لا يكون له أثر على أرض الواقع. ولهذا السبب نتساءل: هل سيعزز هذا الإجراء المساءلة كأداة لتنفيذ سيادة القانون على المستوى الدولي؟ وهل هذه هي الطريقة لمكافحة الإفلات من العقاب الذي به ارتكب العديد من الانتهاكات للمعايير الدولية في غزة خلال الأعمال العدائية في شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير؟

وأخيرا، بماذا سيبدأ مقدمو القرار العمل لإنفاذ المعايير الدولية، وتعزيز المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب؟ إننا، وبكل صدق، لا نعتقد أنه سيتم ذلك. فكل ما يرقى إليه ذلك هو محاولة استخدام غير جاد لصكوك ومؤسسات تستحق قدرا أكبر من الاحترام. إن فقدان الاتساق، وتقويض مبدأ المساءلة وإضعاف مكافحة الإفلات من العقاب ليست قضايا يمكن أن تؤيدها كوستاريكا. ورغم اعترافها بالإيجابيات التي ينطوي عليها تقرير بعثة تقصي الحقائق، حتى مع أوجه القصور التي نعرفها جميعنا، فإن كوستاريكا تعارض موقفه التعميمي ولا تستطيع أن تؤيد قرارا ينطوي على العديد من الأخطاء التي ارتُكبت على

الطريق مما أفضى بنا إلى حيث نحن الآن. وهذا هو سبب امتناعنا عن التصويت.

السيد ماورر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): لقد صوتت سويسرا لصالح القرار ١٠/٦٤ لثلاثة أسباب رئيسية. أولا، نعتبر طبيعة الاستنتاجات الواردة في تقرير بعثة تقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/HRC/12/48) تتطلب متابعة من المجتمع الدولي. والقرار خطوة هامة في هذا الاتجاه.

ثانيا، مكافحة الإفلات من العقاب مسألة أساسية لأن ما يتعرض للخطر هو شرط مسبق للسلام الدائم ولمنع ارتكاب المزيد من الانتهاكات للقانون الدولي في المستقبل. ثالثا، يدعو التقرير كلا الطرفين إلى اتباع طريقة متوازنة لإجراء تحقيقات مستقلة وفقا للمعايير الدولية. وبالتالي يعطينا ذلك إشارة واضحة إلى أن هذه المسؤولية تقع أولا وأخيرا على عاتقهما. وأخيرا، أحاطت سويسرا علما على النحو الواجب بالمطالبة بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لعقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وسويسرا متاحة للأطراف المتعاقدة السامية.

السيد فينافسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفدي المغزى الرئيسي للقرار المتخذ للتو. ونؤيد، بصورة خاصة، دعوة الطرفين إلى إجراء تحقيقات مستقلة وذات مصداقية وفقا للمعايير الدولية.

وكما عبرنا في بياننا خلال المناقشة، فقد أصابتنا خيبة الأمل بسبب الطريقة التي عالج بها مجلس حقوق الإنسان تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/HRC/12/48). ولذا، فإن امتناعنا عن التصويت، بكل أسف، يُعزى إلى الطريقة التي يشير بها النص إلى تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/64/53/Add.1) فحسب.

ويحدونا الأمل في أن يسهم هذا القرار إسهاما حقيقيا في ضمان المساءلة ومعالجة انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي وثّقها تقرير غولدستون. ونتطلع إلى أن تقوم الجمعية بالنظر في هذا الموضوع الهام في المستقبل.

السيد ثالاسينوس (بنما) (تكلم بالإسبانية): إن القرار الذي اتخذناه للتو يحث حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على إجراء تحقيقات ذات مصداقية ومستقلة، وفقا للمعايير الدولية، بشأن الادعاء بوقوع انتهاكات في غضون إطار زمني من ثلاثة أشهر. لقد احترمت جمهورية بنما دائما مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ونحن ندعم جميع الجهود المتعددة الأطراف التي ترمي إلى تحقيق حل دائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وتضم بنما صوتها إلى المطالبة الدولية باستئناف عملية سلام تبني على الاتفاقات السابقة والقانون الدولي وتحترم حق الشعبين في العيش بسلام وعدل وأمن في دولتين مستقلتين تتمتعان بالسيادة. لكن يساور بنما بعض الشواغل البالغة إزاء موضوعية اللغة المستخدمة في نص القرار، لأنها في الحقيقة تحكم مسبقا على نتيجة التحقيقات التي ستقوم بها كل من حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وتحيل نتيجة هذه التحقيقات إلى مجلس الأمن.

إن المجتمع الدولي يعرف تاريخ بنما الطويل في احترام حقوق الإنسان. مع ذلك، وفي حين أنه من المهم مساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات وتقديمهم للعدالة، فإنه لا يمكن القيام بذلك على أساس قرار يحكم على نتائج التحقيقات مسبقا. ينبغي أن تكون عملية التحقيقات عادلة وموضوعية وذات مصداقية. ولهذا السبب صوتت بنما ضد القرار.

السيد ألفاريز (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): إن أوروغواي ترفض وتدين جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان دون استثناء، ونأمل أن تُعامل على قدم المساواة في جميع الحالات التي ينظر فيها المجتمع الدولي

في هذه الانتهاكات وأن تستمر مكافحة الإفلات من العقاب ومرتكبي هذه الانتهاكات.

إن التزام أوروغواي بالقانون الإنساني الدولي التزام لا يتزعزع، وهي تولي أهمية عليا لحماية المدنيين في الصراع المسلح. وحماية المدنيين التزام قانوني بموجب القانون الإنساني الدولي، لكنها أيضا حتمية أخلاقية تعكس التطور الطويل الذي مرت بها الإنسانية نحو الوصول إلى معايير متحضرة تضع احترام حياة البشر وسلامتهم وكرامتهم في صميم قيمها.

وتثمن أوروغواي عمل بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون، ونؤيد تقريرها (A/HRC/12/48). إنه وثيقة هامة سعت للتحقيق في أحداث خطيرة وقعت خلال عملية الرصاص المصبوب، بغض النظر عن مرتكبيها. وبهذه الروح، نعتبر أن التقرير يتطلب دراسة دقيقة لجميع العناصر التي يتضمنها ومتابعتها. ونعتقد، بصورة خاصة، أن توصياته ينبغي أن تكون موضع دراسة متوازنة ودقيقة تأخذ في الاعتبار تعقيدات اقتراحاته وكذلك تداعياتها المحتملة، التي قد تشمل عواقب وخيمة من الصعب توقعها.

وترى أوروغواي أن من الضروري أن يجري الطرفان المعنيان تحقيقاتهما استنادا إلى الحقائق الموصوفة وتجنب الإفلات من العقاب، خصوصا فيما يتعلق بأكثر انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي خطورة. ونهيب بالجمعية العامة ألاّ تسيّس موضوعا خطيرا كهذا الموضوع، ونهيب بها بصورة خاصة ألاّ تؤثر في المفاوضات الجارية حاليا، وأن تستمر في التركيز على تحقيق حل دائم للصراع في الشرق الأوسط وأن تتبع نهجا متوازنا ومنصفا يطالب كل الأطراف المعنية بالوفاء بالتزاماتها وتعهداتها.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): صوتت بنن مؤيدة للقرار إظهارا لرفضها المنتظم لانتهاكات حقوق الإنسان، بغضّ النظر عن منشئها. وتنطلق بنن في تصويتها من سياستها الخارجية المستمرة، وهي غير موجهة ضد أي بلد بذاته.

ويجب ألا يستثني أحد نفسه، تحت أي ظرف من الظروف، من الالتزام الدقيق باحترام حقوق الإنسان وضمان حماية المدنيين. ومبادئ الإنسانية لها حرمتها ويجب أن تظل كذلك تحت جميع الظروف.

وترى بنن أن مرجعية اتفاقيات جنيف، التي ديست بالأقدام في غزة، يجب أن تسود في جميع حالات الصراع. وقد أدت العمليات العسكرية التي اضطُلع بها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى إساءات لا تحتمل قوضت المعايير الدولية ومبادئ الإنسانية تقويضا خطيرا. ويمكن أن تعزى هذه الأفعال إلى التطرف، وهو أمر لا يمكننا تأييده.

ومن المهم أن تجرى تحقيقات معمقة خارج إطار أي حزب سياسي لتحديد المسؤولين عن الانتهاكات الثابتة لحقوق الإنسان والمعاقبة عليها. وهذا من شأنه أن يجعل في الإمكان تجنب إرساء الأساس للإفلات من العقاب وتجنب تجدد دوامة العنف بلا حدود. ويجب على كلا الطرفين إجراء هذه التحقيقات بشفافية كاملة. ومع ذلك، لا تقر بنن أي استعمال للقوة في تسوية النزاعات الدولية، دون مساس بحق الشعوب في استخدام جميع الوسائل المعترف بها في القانون الدولي لممارسة حقها في تقرير المصير.

وتدعو بنن إلى الحوار والتفاوض للبحث عن طريق للسلام، وتدعو الدول القادرة على التأثير في الحالة في الشرق الأوسط إلى بذل قصارى وسعها للتوصل إلى تسوية سريعة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي طال أمده. ونحث على استئناف عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية من أجل التوصل بأسرع ما يمكن إلى الحل القائم على دولتين متمتعتين

بالسيادة تعيشان في سلام كل منهما مع الأخرى ومع جيرانهما داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. ونناشد طرفي الصراع بإلحاح أن يستأنفا المفاوضات بنية حسنة بغية تحقيق السلام بأسرع ما يمكن.

السيد كيلي (آيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يوضح موقفنا من القرار الذي اتخذناه هنا اليوم. لقد أيدت آيرلندا هذا القرار بسبب تأييدنا لبعثة تقصي الحقائق برئاسة القاضي غولدستون وللتقرير الصادر عنها (A/HRC/12/48).

وتلك الوثيقة إسهام جدي وبالغ الأهمية في فهمنا لما جرى في غزة وجنوب إسرائيل. وهي تشكل جانبا من السعي لإيجاد المساءلة الواجبة عن الأفعال التي وقعت، وتدعم الجهود المبذولة لضمان ألا يتكرر وقوع هذه المآسي.

وتود آيرلندا أن توضح بتصويتها المؤيد لهذا القرار أن هذا لا يعني دعمنا بالضرورة لجميع التوصيات التي يتضمنها تقرير غولدستون دون استثناء. فآيرلندا تشاطر عددا من الوفود قلقها من أنه لم يكن من المفيد أو الملائم أن يُطلب إلى الجمعية العامة في هذا الوقت تأييد التقرير وتوصياته بكاملها. ذلك أن التقرير وثيقة معقدة وتفصيلية، وتغطي توصياته مجموعة واسعة للغاية من الإجراءات في كثير من المنتديات الوطنية والدولية، وتنطوي على آثار سياسية وقانونية واسعة وبعيدة. وكشأن الكثير من الوفود الأخرى، سوف يلزمنا الوقت للنظر بدقة في تلك التداعيات قبل الاتفاق على أفضل طريقة للتحرك قدما بشأن هذه المسائل البالغة الأهمية.

ونؤيد تماما التوصيات التي تدعو طرفي الصراع في غزة في المقام الأول إلى الاستجابة جديا وعلى نحو شامل لنتائج التقرير بشنّ التحقيقات المناسبة في جميع ادعاءات الانتهاكات المحتملة للقانون الدولي على أن تكون مستقلة ومتمشية مع المعايير الدولية.

ولهذا السبب، قررنا أن ندلي بصوتنا مؤيدين للقرار الذي اتُخذ من فوره.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا بذلك إلى آخر المتكلمين تعليلا لتصويتهم.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب يا سيدي الرئيس عن امتنان فلسطين لجهودكم المتميزة في تيسير عقد هذه الجلسة للنظر في تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/64/53/Add.1) ومناقشة تقرير غولدستون (A/HRC/12/48) والنظر فيه. وتود فلسطين أيضا أن تعرب عن امتنانها لجميع أشقائنا العرب الذين قدموا مشروع القرار، ولمن أيدوا تقديمه. ونعرب عن امتناننا لهم جميعا على وقفتهم الموحدة في تقديم القرار الذي تم اتخاذه.

ونود كذلك أن نعرب عن شكرنا لجميع البلدان التي صوتت مؤيدة لهذا القرار. ويجب أن أضيف أننا نفسر جميع حالات الامتناع عن التصويت بأنها مؤيدة لجوهر القرار، ونحيط علما ببعض المشاكل التي وجدها بعض من امتنعوا عن التصويت من الوجهة الإجرائية.

إضافة إلى ذلك، لا أود أن أتدنى إلى مستوى الرد على تعليقات وأسئلة ممثل إسرائيل، لأن الجانب الفلسطيني تعاون مع أعضاء فريق غولدستون تعاونا كاملا في تحقيقهم. ولم يفعل الجانب الإسرائيلي ذلك؛ بل أعاق جهود بعثة غولدستون. وهكذا تتحدث أفعالنا بصوت أعلى من كلماتنا، من حيث عدم خشيتنا القانون الدولي، بل التزامنا به واحترامنا له وتعاوننا معه. أما الذين يدّعون أن بلدهم بلد ديمقراطي، فيخشون أن يعرّضوا أنفسهم لتحقيق هذه البعثة.

ومهما يكن من أمر، أكتفي بأن أقول إن الليلة بالغة الأهمية في تاريخ الجمعية العامة. وهي ليلة بالغة الأهمية أيضا في تاريخ مكافحة الإفلات من العقاب والتماس قابلية

المساءلة. و لم نفرغ بعد من هذه العملية. والليلة نتوجه بالتهنئة إلى جميع أعضاء الجمعية العامة لسماحهم ببدء العملية التي يحددها تقرير غولدستون. ونعدّ أنفسنا لاجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الذي سينعقد في سويسرا. وفي هذا الصدد، نعرب عن امتناننا الخاص لوفد سويسرا لما أبداه ذلك البلد من شجاعة ولدفاعه عن القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وعن قضية المساءلة.

لذلك سنكون مستعدين لانطلاق ذلك الجزء من التوصيات الواردة في تقرير غولدستون. وسنكون مستعدين أيضا للعودة إلى الجمعية العامة بعد فترة ثلاثة أشهر للنظر في تقرير الأمين العام. وسنفعل ذلك بغية اتخاذ مزيد من الإجراءات في جميع أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مجلس الأمن. هذه الرحلة على طريق مكافحة الإفلات من العقاب والسعي إلى فرض الخضوع للمساءلة رحلة طويلة. وإننا نفخر بأن الجمعية العامة تحلت بروح المسؤولية العالية عندما أعطت تعليمات للأمين العام بإحالة تقرير غولدستون (A/HRC/12/48) إلى مجلس الأمن، حتى يصبح التقرير وثيقة رسمية معروضة على المجلس. وسنواصل قرع باب مجلس الأمن والالتماس منه أن يتنكب مسؤولياته.

وبينما نواصل التحقيقات في كل الادعاءات الواردة في تقرير غولدستون، سنعمل عن كثب مع المفوض السامي لحقوق الإنسان لإيجاد طرائق وسبل التعامل مع مسألة التعويضات وتأسيس صندوق للتعويضات. وسنعود إلى تلك المسألة حالما نحصل على كل الخبرات والاقتراحات المتوفرة من مكتب المفوض السامي.

وسنواصل العمل مع الصليب الأحمر، ومع أجهزة الأمم المتحدة المناسبة، للتعرف على طرق معالجة مسألة التعامل مع الأسلحة والذخائر التي استُخدمت أثناء صراع غزة، وهي توصية أخرى في تقرير غولدستون. وبعد أن نحصل على تلك المعلومات من الخبراء، سنعود إلى المسألة. وهكذا بدأنا اليوم الرحلة. إنها عملية من مراحل، وسنستمر فيها إلى أن نكفل مثول المجرمين الإسرائيليين الذين ارتكبوا جرائم الحرب بحق المدنيين الفلسطينيين أمام العدالة ونيلهم العقاب الذي يستحقونه.

أما بالنسبة إلينا، على الجانب الفلسطيني، فسنواصل إعلاء شأن القانون الدولي. إننا لا نخشى القانون الدولي، فهو بجانبنا. ولن نقبل أبدا بأي محاولة للمساواة بين المحتلين والضحايا – أبناء الشعب الفلسطيني الخاضع للاحتلال. القانون الدولي بجانبنا وهو يمثل الحل الذي يجب أن نفرضه على إسرائيل عاجلا أم آجلا.

أود أن أشكر جميع الحاضرين في هذه القاعة وأن أختتم بالقول: طاب مساؤكم وغدا يوم آخر.

الرئيس: بهذا تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٦٤ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.